# الحَمْلُ
# على الأَسْهَلِ في النَّحْوِ والتَّصْرِيفِ
## عَرْضٌ ومُنَاقَشَةٌ

الدكتور
**عَادِل عَبْدُه مَحْمُود حَسَانِين**
أُسْتَاذُ اللُّغَــوِيَّاتِ المُسَاعِدِ
في كُلِّيةِ اللغةِ العربيةِ في أسيوط

**العدد الحادي والعشرون**
**للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م**
**الجزء الثالث**
**رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م**

**الترقيم الدولي ISSN 2356-9050**

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاةُ والسَّلامُ على خَاتمِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ الأمينِ وعلى آلِهِ وصحبِهِ الطيبين .

**وبعـــدُ** :

فتُعدُّ ظاهرةُ الحَمْلِ في اللغةِ العربيةِ من أوسعِ الظواهرِ عُدُولًا عن مَعَاييرِ النحوِ والتصريفِ من حيثُ البنيةِ والتركيبِ والوظيفةِ النحويةِ، وإلحاق بعضِ ألفاظِ العربيةِ ببعضٍ وإعطائِها حُكْمِ غيرها، مما يُؤسِسُ لنظامِ المُشابهةِ وارتباطِ ألفاظِ العربيةِ بعضها ببعضٍ، و الحَمْلُ بابٌ واسعٌ متنوعُ الفروعِ فمنه: الحَمْلُ على اللفظِ، و الحَمْلُ على المعنى(١)، و الحَمْلُ على النظير، و الحَمْلُ على النقيض(٢)، والحَمْلُ على الموضع، و الحَمْلُ على الفرع، و الحَمْلُ على الأصل ، والحَمْلُ على الجوار، و الحَمْلُ على الإعراب، و الحَمْلُ على التوهمِ(٣)، وغير ذلك من أنواعِ الحمولِ المتنوعةِ في اللغةِ العربيةِ.

وقد لَفَتَ انتباهي ظاهرةُ الحَمْلِ على الأَسْهَلِ كتعليلٍ بنى عليه النحويون والصرفيون كلامَهم في سَبيلِ التأسيسِ لقاعدةٍ نحويةٍ أو تصريفيةٍ معينةٍ، ولم أرَ من الباحثين مَنْ تَعَرَّضَ لهذه الظاهرةِ بالبحثِ والدراسةِ، بخلافِ غيرِها من أنواعِ

---

(١) هناك بحث بعنوان : الحمل على المعنى في اللغة ، للدكتور/ عبدالله أحمد جاد الكريم، وبحث آخر بعنوان :الحمل على المعنى وأثره في تذكير المؤنث في القرآن الكريم، للدكتور/ رفاعي طه أحمد، وثالث بعنوان: الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير للدكتور/ حجاج أنور عبدالكريم.

(٢) هناك بحث بعنوان : الحمل على النقيض في الاستعمال العربي للدكتورة/ خديجة أحمد مفتي .

(٣) هناك بحث بعنوان : الحمل على التوهم في النحو للدكتور/ قاسم محمد صالح.

الحَمْلِ المختلفةِ، لذا أردتُ أن أُسْهِمَ ولو بجهدٍ يسيرٍ في سبيلِ الوصولِ إلى بعضِ المواضعِ التي عَوَّلَ فيها بعضُ النحويين أو الصرفيين على الحَمْلِ على أسهلِ الوجوهِ تأييدًا لمذهبه، أو ترجيحًا لرأيه ، وأسميته : ( **الحَمْل على الأسهلِ في النَّحْوِ والتَّصْرِيفِ عَرْضٌ ومُنَاقشَةٌ** )

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أن يأتيَ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وفصلين، وخاتمةٍ.

**المقدمةُ** : وذكرتُ فيها أهميةَ الموضوعِ، والخطةَ المتبعةَ في دراستِه.

**التمهيد** : وتحدثت فيه عن معنى الحَمْلِ في اللغةِ والاصطلاحِ.

**الفصلُ الأوَّلُ** : الحَمْلُ على الأسهلِ دراسةٌ نحويةٌ.

**الفصل الثَّاني** : الحَمْلُ على الأسهلِ دراسةٌ تصريفيةٌ.

**الخاتمة** : وفيها أهمُّ النتائجِ التي أسفرت عنها الدراسة. ،

وقد كان منهجي في البحث على النحو التالي:

**أولاً** : مهدتُ لكلِّ مسألةٍ بتمهيدٍ موجزٍ.

**ثانيـا** : قمتُ بدراسةِ المسألةِ التي ذُكِرَ فيها الحملُ على الأسهلِ، وبينتُ آراءَ النحاةِ والصرفيين المختلفةِ حولها.

**ثالثًا** : رتبتُ المسائلَ في كُلِّ فصلٍ حَسَبَ ترتيبِ شرحِ الألفيةِ لابنِ مالك.

**رابعًا** : ذيلتُ كُلَّ مسألةٍ بتعقيبٍ، وضحتُ فيه الرأيَ الراجحَ من آراءِ النحاةِ والصرفيين المختلفةِ في المسألةِ.

**وبعد:**

فاللهَ تعالى أسألُ أن يجعلَ هذا العمل خالصًا لوجهِهِ الكريمِ ، وأن ينفعَ بهِ طلابَ العربيةِ ومريديها، وهو من وراءِ القصدِ والهادي إلى سواءِ السبيل .

**الباحث**

# التمهيد

## الحَمْلُ في اللغةِ والاصطلاحِ

الحملُ لغةً: يقال: حملتُ الشيءَ على ظهري أَحْمِلُهُ حَمْلًا. ومنه قوله تعالى:﴿فإنه يحمل فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا * خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا[١]﴾، أي: وِزْرًا .

وحَمَلَتِ المرأةُ والشجرةُ حَمْلًا، ومنه قوله تعالى:﴿ حَمَلَتْ حَمْلًا خفيفًا[٢]﴾[٣].

وقال ابن منظور: حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وحُمْلانًا فَهُوَ مَحْمولٌ وحَمِيلٌ، واحْتَمَلَه.

والحِمْلُ: مَا حُمِلَ، وَالْجَمْعُ: أَحْمَال، وحَمَلَه عَلَى الدَّابَّةِ يَحْمِلُه حَمْلًا. والحُمْلان: مَا يُحْمَل عَلَيْهِ مِنَ الدَّواب فِي الهِبَة خَاصَّةً.

وحَمَلَه عَلَى الأَمر يَحْمِلُه حَمْلًا فانْحَمَلَ: أَغْراهُ بِهِ؛ وحَمَّلَه عَلَى الأَمرِ تَحْمِيلًا وحِمَّالًا فَتَحَمَّلَه تَحَمُّلًا وتِحِمَّالًا.

وحَمَلَ فُلَانًا وتَحَمَّلَ بِهِ وَعَلَيْهِ فِي الشَّفَاعَةِ وَالحَاجَةِ: اعْتَمد.

والمَحْمِلُ، ــ بِفَتْحِ الْمِيمِ الأولى ــ : المُعْتَمَدُ، يُقَالُ: مَا عَلَيْهِ مَحْمِل، مِثْلَ مَجْلِس، أَي :مُعْتَمَد[٤].

---

(١) الآيتان ( ١٠٠، ١٠١ ) من سورة طه .
(٢) من الآية(١٨٩ ) من سورة الأعراف.
(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ( ح م ل).
(٤) اللسان ( ح م ل).

وجاء في القاموس المحيط : (حَمَلَهُ يَحْمِلُهُ حَمْلًا وحُمْلانًا، فهو مَحْمولٌ وحَميلٌ، واحْتَمَلَهُ.

والحِمْلُ، بالكسر: ما حُمِلَ، ج: أحْمالٌ.

والحُمْلانُ، بالضم: ما يُحْمَلُ عليه من الدوابِّ، في الهِبَةِ خاصَّةً

وفي اصْطِلاحِ الصاغَةِ: ما يُحْمَلُ على الدَّراهِمِ من الغِشِّ.

وحَمَلَهُ على الأمر يَحْمِلُهُ فانْحَمَلَ: أغْراهُ به.

والحَمْلَةُ: الكَرَّةُ في الحَرب، وبالكسر والضم: الاحْتِمالُ من دارٍ إلى دارٍ. وحَمَّلَهُ الأمرَ تَحْميلاً وحِمَّالًا، ككِذَّاب، فَتَحَمَّلَهُ تَحَمُّلًا وتِحِمَّالًا. وقولُهُ تعالى:﴿ فأَبَيْنَ أن يَحْمِلْنهَا وحَمَلَها الإنْسانُ(١)﴾، أي: يَخُنَّها، وخانَها الإنسانُ، والإنسانُ هنا: الكافرُ والمُنافِقُ.

واحْتَمَلَ الصَّنيعَةَ: تَقَلَّدَها وشَكَرَها.

وتَحامَلَ في الأمرِ، وبه: تَكَلَّفَهُ على مَشَقَّةٍ، وعليه: كَلَّفَهُ ما لا يُطيقُ.

والحَمْلُ: ثَمَرُ الشجرِ، ويُكْسَرُ، أو الفتحُ: لما بَطَنَ من ثَمَرِه، والكسرُ: لما ظَهَرَ، أو الفتحُ: لما كان في بَطْنٍ، أو على رأسِ شجرةٍ، والكسرُ: لما على ظَهْرٍ أو رأسٍ، أو ثَمَرُ الشجرِ، بالكسر، ما لم يَكْبُرْ ويَعْظُمْ، فإذا كَبُرَ فبالفتح، ج: أحْمالٌ وحُمولٌ وحِمالٌ، ومنه: "هذا الحِمالُ لا حِمالُ خَيْبَرَ"، يعني: ثَمَرَ الجَنَّةِ، وأنه لا يَنْفَدُ، وشجرةٌ حامِلةٌ. وكشَدَّادٍ: حامِلُ الأَحْمالِ(٢).

(١) من الآية (٧٢) من سورة الأحزاب .

(٢) القاموس المحيط، للفيروزآبادي ٩٨٧/١.

**وفي اصطلاح النحويين**:

عرفه ابن هشام: بأنه إعطاءُ الشيءِ حكمَ ما أشبهَهُ في معناه، أو في لفظِه، أو فيهما[١].

والحملُ بابٌ واسعٌ أكثرُ من أن تُحصى فروعُهُ، ولذلك قال ابنُ جني عن الحملِ على المعنى: ( اعلمْ أن هذا الشَرْجَ غورٌ من العربيةِ بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد وردَ به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيثِ المذكرِ، وتذكيرِ المؤنثِ، وتصويرِ معنى الواحدِ في الجماعةِ، والجماعةِ في الواحدِ، ..... وغير ذلك [٢] ) .

وقد ذكر سيبويه الحمل على الأسهل عند حديثه عن تصغيرِ خافٍ ومالٍ، حيث قال :( وسألتُ الخليلَ عن خافٍ والمال في التحقيرِ فقال: خافٍ يصلحُ أن يكون فاعلًا ذهبتْ عينُه وأن يكون فعلًا، فعلى أيهما حملتَهُ لم يكن إلا بالواو، وإنَّما جاز فيه فعلٌ لأنه من فعلتُ أفعلُ، وأخافُ دليلُ على أنها فعلتُ، كما قالوا: فزعتُ تفزعُ، وأما مالٌ فإنه فعلٌ، لأنهم لم يقولوا: مائلٌ، ونظائرُه في الكلامِ كثيرةٌ فاحملْهُ على أسهلِ الوجهين[٣] ) .

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٧٤ .

(٢) الخصائص٢/٤١١.

(٣) الكتاب ٢/٤٦٢. وينظر أيضا ٢/٥١.

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

٢٥٨٤

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

# الفصلُ الأولُ

# الحَمْلُ على الأسهلِ دراسةٌ نحويةٌ

## حَـذْفُ إِحْـدَى النُّـونَـيْنِ : نُـوْنِ الرَّفْـعِ أَوْ نُـوْنِ الوِقَايَـةِ

اجتماعُ نُوْنِ الوِقَايَةِ، مع نُوْنِ الرَّفْعِ، على ثلاثةِ أوْجُـهٍ:

**الأوَّلُ**: الفَـكُّ، نحو قوله – تعالى:﴿ أَتَعِـدَانِنِي أَنْ أُخْـرَجَ [١]﴾.

**الثَّانِـي**: الإدْغَـامُ، نحـو قوله – تعالى:﴿ أَتَعِـدَانِّي [٢]﴾، في قِـرَاءةٍ شَـاذَّةٍ.

**الثَّالِـثُ**: الحَـذْفُ، نحو قوله تعالى:﴿ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونِ فِيهِمْ[٣]﴾.

وقـد اختلفَ النُّحـاةُ في: أيَّتهمَـا حُـذِفَتْ؟ على رأييـن:

**الـرَّأيُ الأوَّلُ**: ذهب سِـيْبَوَيْهِ، والزَّجَّـاجُ[٤]، وابـنُ السَّـرَّاجِ[٥]، وابـنُ مَالِكٍ، وابنُ هِشَامٍ[٦]، إلى أنَّ المحذوفةَ نُـوْنُ الرَّفْـعِ.

قال سِـيْبَوَيْهِ:( وبلَغَنَا أنَّ بَعْضَ القرَّاءِ كان يقـرأ:﴿ أَتُحَاجُّونِي[٧]﴾، وكان وكان يقـرأ: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ[٨]﴾[٩]).

---

(١) مـن الآيـة ( ١٧ ) من سـورة الأحقـاف.

(٢) وهي قراءة الحسن، ينظر: مختصر في شـواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويـه ص ١٤٠.

(٣) مـن الآيـة (٢٧) من سـورة النحـل.

وهي قراءة: نافـع، ينظر في: السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص ٣٧١.

(٤) معـاني القـرآن وإعرابه ٤٢٢/٢.

(٥) الأصـول في النحـو ٢٠١/٢.

(٦) أوضـح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٩/١.

(٧) مـن الآيـة (٨٠ ) في سـورة الأنعـام.

وهي قـراءة: نافع، وابن عامر، ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٦١.

(٨) مـن الآيـة (٥٤ ) من سـورة الحجـر.

وهي قـراءة: نافع، ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٦٧.

(٩) الكتـاب ٣/ ٥١٩.

ورَجَّحَهُ ابنُ مَالِكٍ والسيوطي: بأن حَـذْف الجُـزْءِ أَسْهـلُ مِـنْ حذفِ ما ليس جُزءًا.

قال ابنُ مَالِكٍ:( فاستثقل توالي الأمثال، فحذفت نونُ الرفعِ، وكانت أولى بالحذفِ؛ لأنها جُزءُ كلمةٍ، والمؤكدة كلمة٤ قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءًا ) (١).

وقال السيوطي:( ولِأَنَّهَا جُـزْءُ كَلِمـةٍ، ونُوْنُ الوقايةِ كَلِمَةٌ – أيْ: كَلِمَـةٌ مُسْتَقِلَّةٌ – وحَـذْفُ الجُـزْءِ أَسْهـلُ )(٢).

الـرَّأيُ الثَّانِـي: ذهب الأَخْفَشُ(٣)، والمُبَـرِّدُ(٤)، والأَخْفَشُ الصَّـغِيْرُ(٥)، الصَّغِيْرُ(٥)، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ(٦)، وابْنُ جِنِّي(٧)، والجُـزُوْلِيُّ(٨)، وابنُ بَرْهَـانَ(٩)، بَرْهَـانَ(٩)، وابنُ الحَاجِـبِ(١٠)، إلى أنَّ المَحْـذُوفةَ نُوْنُ الوقايـةِ.

ومن أدلتهم :

أنَّ الثانيةَ نَشَأَ منها الثِّقَـلُ، فكانت أَوْلَى بالحَـذْفِ(١١).

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/١٧٦.
(٢) الهمـع ١/١٧٢، ١٧٣.
(٣) معـاني القـرآن ١/٣٣٨، ٢٥٤.
(٤) المقتضب ١/٣٨٧.
(٥) ينظر رأي الأخفش الصغير في: الهمـع ١/١٧٢.
(٦) التعليقـة على كتاب سيبويه ٤/٣٣.
(٧) الخصائص ١/٣٨٨.
(٨) المقدمـة الجزوليّـة ص ٦٢.
(٩) شـرح اللمـع ٢/٣٨٢.
(١٠) الأمـالي النحـويّة ٤/٢٦.
(١١) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب ٢/٧٠١.

وأنَّ نُـوْنَ الإعـراب دِلالتُها مَعْنـويَّةٌ، ونُوْنَ الوِقَايةِ دلالتُها لفْظيـــةٌ، وإذا دارَ الأمرُ بين المعنـويِّ، واللفظيِّ، فالمعنويُّ بَقَاؤُهُ هو الوَجْـهُ، واللفظـيُّ أَوْلَى بالحَـذْفِ (١).

وأنَّ نُوْنَ الوِقَـايةِ لا تَـدُلُّ على إعـراب، فكانت أَوْلَى بالحَـذْفِ(٢).

**تعقيب**:

مما سبقَ عرضُه يتضحُ الخلافُ في حَـذْفِ إحْـدَى النُّـونَيْنِ: نُـوْنِ الرَّفْـعِ أَوْ نُوْنِ الوِقَايَـةِ عند اجتماعهما، وأري أن المختـار مـا ذهـب إليـه سِيْبَوَيْهِ، ومن وافقـه، وذلك: لأنَّ نُوْنَ الرَّفْعِ تُحْـذَفُ، لغيرِ ذلك، تَشْـبِيهًا لهـا بالضَّمَّةِ(٣)، نحو قول الشاعر :

أَبِيْتُ أَسْـرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي

وَجْهِكِ بالعَنْبَرِ، والمِسْكِ الزَّكِي(٤)

وهو ما رَجَّحَـــهُ ابنُ مَالِكٍ والسيوطي حَملًا علـى الأسـهلِ، وذلـك أن حَـذْفِ الجُـزْءِ أَسْهـل مِـــنْ حذفِ ما ليس جُزءًا.

---

(١) أمـالي ابن الحاجـب ٢٧/٤.

(٢) التذييل والتكميل، لأبي حيان ١٩٤/١. ( مطبوع ).

(٣) شرح الجمل، لابن عصفور ٢٢٠/٣، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد ١١١/١. ١١١/١.

(٤) رجـز، بلا نسبة في: توجيه اللمع، لابـن الخبّـاز ص ٣٥٤، وضـرائر الشـعر، لابـن عصفور٨٥، وشرح التسهيل، لابن مالك ٥٢/١، وشرح الكافيـة الشـافية، لابـن مالـك ٢١٠/١، ورصف المباني، للمالقي ص ٣٦١.

ـ الشَّـاهِـدُ فِيْـهِ قَوْلُـــهُ:" تَبِيتِي، وتدلكي " والأصل: تبيتين، وتدلكين، فحذفت نون الرفع، في غير موضع الجـزمِ، والنصـبِ.

## حَـذْفُ مَفْعُولَيْ " ظَــنَّ " وَأَخَـوَاتِهَا اقْتِصَارًا

يأتي حَــذْفُ المفعولين في باب:" ظَــنَّ "، وأخواتِها على نوعــين:

**الأَوَّلُ:** الحَــذْفُ لدليلٍ، ويُسمَّى اختصارًا، ويجوزُ بالإجماعِ عند النُّحَاةِ حَــذْفُ المفعولين في باب:" ظَــنَّ " وأخواتها اختصارًا، أي: لدليلٍ، نحــو قــوله تعالى:﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنــتُمْ تَزْعُمُــونَ[١]﴾، التقــدير: تَزْعُمُــونَهُم شُرَكَائِيَ، وقــول الكُمَيْــتِ بنِ زَيْــدٍ:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ∴ تَرَى حُبَّهُمْ عَـارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ [٢]

أي: وتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَــارًا عَلَــيَّ، فحَــذَفَ لدلالةِ ما تقــدَّمَ عليه.

**الثَّانِي:** الحــذفُ لغيرِ دليــلٍ، ويُسمَّى اقتصارًا، نحو: أَظُــنُّ، أو: أَعْلَــمُ، مــن قولك: أَظُــنُّ أَوْ أَعْلَــمُ زَيْــدًا مُنْطَلِقًــا.

وهذا النَّــوْعُ الأَخِيْــرُ، منعه سِــيْبَوَيْهِ[٣]، قياسًا، وأجازه في:" ظَنَنْــتُ"، و:" خِلْــتُ "، و:" حَسِبْــتُ "، فقط؛ لأنها مسموعةٌ، والقيــاسُ ألا يجــوزَ ذلــك فيهــا.

---

(١) مــن الآيــة (٦٢ ) و (٧٤) من ســورة القصص.

(٢) البيت من البسيط، في: شرح هاشمياته ص ٤٩، وهــو من شواهــد: المسائل الحلبيــات، لأبي علي الفارسي ص ٧٣، والمحتسب، لابن جني ١٨٣/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٤٩٠/١، وشرح التسهيل، لابن مالــك ٧٣/٢، والمقاصــد النحــويّة، للعينــي ١٦٧/٢، والتصريح ٢٥٩/١، وشرح الأشمونيّ ٣٥/٢، وهمــع الهوامع، للسيوطي ٤٨٨/١.

ـ الشَّــاهِــدُ فِيْهِ قَوْلُــــهُ:" تَحْسَــبُ " حيث حــذف المفعولين اختصارًا، والتقدير: تحسب حُبَّــهُمْ عَــارًا عَلَــيَّ، وجــاز ذلك لدلالة ما تقــدّم عليه.

(٣) الكتــاب ٤٠/١، ٣٦٦/٢.

قال:( وأمَّـا: ظَنَنْـتُ ذَاكَ، فإنما جازَ السكوتُ عليه؛ لأنك تقول: ظَنَنْـتُ، فتقتصِرُ، كما تقول: ذَهَبْـتُ، ثم تُعْمِلُهُ في الظَّـنِّ، كمـا تُعْمِـلُ: ذَهَبْـتُ، فـي الذَّهَـاب، فـ:" ذَاكَ " هاهنا هو:" الظَّـنُّ " كأنك قلت: ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنّ، وكـذلك:" خِلْـتُ "، و:" حَسِبْـتُ ") [١].

وذهـب الفَـرَّاءُ[٢]، والأَخْفَـشُ[٣]، والجَـرْمِيُّ[٤]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٥]، وابنُ طَاهِرٍ[٦]، وابنُ الحَاجِبِ[٧]، وابنُ مَالِكٍ[٨]، وابنُ النَّاظِمِ[٩]، والرَّضِـيُّ[١٠]، إلى إلى المَنْـعِ مطلقًا.

وذهـب ابنُ السَّـرَّاجِ، وعَبْـدُ القَاهِـرِ[١١]، والزَّمَخْشَـرِيُّ[١٢]، وابـنُ الخَبَّـازِ[١٣]، وابنُ يَعِيْـشَ[١٤]، وابنُ عُصْفُورٍ[١٥]، إلى الجـوازِ مطلقًا.

---

(١) الكتـاب ١/٤٠.
(٢) معـاني القـرآن ٢/٢٠٧.
(٣) معـاني القـرآن ١/٢٤٢، ٢/٥٠٩.
(٤) ينظر رأي الجَـرْمِيّ في: المسائل الحلبيات ص ٧٢، والمسائل البصريات ٢/٨٧٣.
(٥) المسـائل الحلبيـات ص ٧٢، والمسـائل البصريـات ٢/٨٧٣.
(٦) ينظر رأي ابن طاهـر في: شرح التسهـيل، لابن مالك ٢/٧٤، والهمـع ١/٤٨٨.
(٧) الإيضـاح في شـرح المفصـل ٢/٦٥.
(٨) شـرح الكافيـة الشافيـة ٢/٥٥٣.
(٩) شـرح الألفيـة ص ٢١٠.
(١٠) شـرح الكافيـة في النحـو ٢/٢٧٩.
(١١) المقتصد في شـرح الإيضاح ١/٦٠٩.
(١٢) المفصـل ص ٢٥٧.
(١٣) توجيـه اللمـع ص ١٨٤.
(١٤) شـرح المفصـل ٧/٨٣.
(١٥) شـرح الجمـل ١/٢٩٢.

نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ[١]﴾، وقوله – تعالى:﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ[٢]﴾، وقوله تعالى:﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ[٣]﴾، وقوله تعالى: ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى [٤]﴾.

وقولهم في المَثَلِ:( مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ )[٥].

قال ابنُ السَّرَّاجِ:( واعلم أنَّ كُلَّ فِعْلٍ متعدٍ، لك ألا تعدِّيَه، وسواء عليك أكان يتعدَّى إلى: مفعولٍ واحدٍ، أو إلى: مفعولين، أو إلى ثلاثةٍ، لك أنْ تقولَ: ضَرَبْتُ، ولا تذكرُ المضروبَ؛ لتفيدَ السَّامعَ أنه قد كان منك ضَرْبٌ، وكذلك: ظَنَنْتُ، يجوز أن تقول: ظَنَنْتُ، وعَلِمْتُ، إلى أنْ تفيدَ غيرك ذلك )[٦].

بل زعم ابنُ السَّرَّاجِ أنَّ ذلك جائزٌ، ولا خِلافَ فيه [٧].

وذهب الأَعْلَمُ، إلى التَّفْصِيلِ فأجازَ حَذْفَ المفعولين في:" ظَنَنْتُ " وما في معناها، فإذا قلت: ظَنَنْتُ، كان الكلامُ مفيدًا؛ لأنَّ الإنسانَ قد يخلُو من الظَّنِّ، فيفيدُ بقوله: ظَنَنْتُ، أنه قد وقعَ منه الظَّنُّ.

---

(١) من الآية(٧٨) من سورة البقرة.

(٢) من الآية(٢١٦ ) ، و (٢٣٢) من سورة البقرة، و( ٦٦) من سورة آل عمران، و( ١٩ ) من سورة النور.

(٣) من الآية ( ١٢) من سورة الفتح.

(٤) الآية ( ٣٥ ) من سورة النجم.

(٥) ينظر: مجمع الأمثال، للميدانيّ ٣٠٠/٢، والمستقصي في أمثال العرب ، للزمخشري ٣٦٢/٢.

ـ الشَّاهِدُ فِيْهِ:" يَخَلْ " أي: يخل مسموعة حقًّا، فحذف المفعولين لغير دليل.

(٦) الأصول ١٨١/١.

(٧) الأصول ٢٨٥/٢.

ومَنَعَ في:" عَلِمْتُ "، وما في معناها. فإذا قلت: عَلِمْتُ، كانَ الكلام غيرَ مفيدٍ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يخلو من عِلْمٍ؛ إذْ له أشياءُ يّعلَمُها ضرورةً، كعِلْمِهِ أنَّ الاثنين أكثرُ من واحدٍ(١).

وأما حذفُ أحدِهما فإما اقتصارًا أو اختصارًا:

فإن حَذَفتَهُ اقتصارًا لم يَجُزْ، لا خلاف في ذلك. وسَببُ ذلك أنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فكما لا يَجوزُ حذفُ المبتدأ ولا الخبر اقتصارًا، فكذلك لا يَجوزُ حَذفُ أحدِهما اقتصارًا.

وإن حَذَفتَهُ اختصارًا جازَ، كقولك: قائمًا، لمن قال: ما ظننتُ زيدًا؟ لمن قال: من ظننت قائمًا؟ قال عنترة:

وَلَقَد نَزَلتِ فَلا تَظُنّي غَيرَهُ ∴ مِنّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكرَمِ(٢)

وذلك قليل عند الجمهور(٣).

وذهب ابنُ ملكون إلى أنه لا يجوزُ حذفُ أحدِهما اختصارًا، كما لا يجوزُ اقتصارًا.

واستدلَ على ذلك بأنها أفعالٌ دخلتْ على المبتدأ والخبر، فهي بمنزلةِ كان وأخواتها، ولا يقتصر في باب كان على اسمها ولا على خبرها، فكذلك هذه(٤).

---

(١) النكت ١/١٧٤، ١٧٥.

(٢) البيت من الكامل، في: ديوانه ص ١٥٣، وهو من شواهد: الخصائص، لابن جني ٢/٢١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٢، والتذييل والتكميل ، لأبي حيان ٦/١٤، وأوضح المسالك، لابن هشام ٢/٧٠، والمساعد، لابن عقيل ٢/١٨٩.

ـ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" فلا تَظُنّي غَيرَهُ " حيث حذف المفعول الثاني لـ:" ظنّ " وتقديره:" فلا تظني غيره واقعًا أو حقًّا.

(٣) شرح الجمل، لابن عصفور ١/٢٩٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/٧٢، والتذييل والتكميل والتكميل ٦/١٤، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش ٣/١٤٦٢.

(٤) التذييل والتكميل ٦/١٤، والتصريح ١/٣٧٨.

وجعل ابنُ مالكٍ حذفَ المفعولين أسهلَ من حذفِ أحدِهما.

قال:( وحذفُ المفعولين أسهلُ من حذفِ أحدِهما لكن بشرطِ الفائدةِ.

فلو قال قائلُ دون تَقَدُّمِ كَلامٍ، ولا ما يقومُ مقامَه: "ظننت" مقتصرًا لم يجز لعدم الفائدة )[١].

والسِّرُّ فيه أن المفعولين كاسمٍ واحدٍ؛ لأن ثانيَهما مُتضمنٌ للمفعولِ الحقيقي، وأولُهما ما يُضافُ إليه ذلك المفعولُ الحقيقيُّ؛ إذ معنى: علمتُ زيدًا قائمًا: علمتُ قيامَ زيدٍ، فلو حَذَفتَ أحدَهما كان كحذفِ بعضِ أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ[٢].

**تعقيب** :

اتضح مما سبق عرضه الخلافُ بين النحويين في حَذْفِ مَفْعُولَيْ " ظَنَّ " وَأَخَوَاتِهَا اقْتِصَارًا، والآراء المختلفة في ذلك بين المنع المطلق، والجواز المطلق ، والجواز مع التفصيل، وجعل ابنُ مالك حذفَ المفعولين أسهلَ من حذفِ أحدِهما. وذلك أن المفعولين كاسمٍ واحدٍ؛ لأن ثانيَهما متضمنٌ للمفعولِ الحقيقيِّ، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، ، فلو حَذَفتَ أحدَهما كان كحذفِ بعضِ أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٣.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ٤/١٣٣.

## الراجح في إعمال أحد المتنازعين

التنازع لغةً : التجاذبُ، واصطلاحًا: أن يتقدمَ عاملان على معمولٍ كُلٌّ منهما له طالبٌ من جهةِ المعنى(١).

وعَرَّفَهُ ابنُ عقيل بقوله : التنازعُ عبارةُ عن توجُّهِ عاملين إلى معمولٍ واحدٍ(٢) .

وعَرَّفَهُ الفاكهيُّ بقوله هو: أن يتقدمَ في اللفظِ عاملان من فعلٍ متصرفٍ أو شبهِهِ، مذكوران في اللفظِ فأكثرُ- كثلاثةِ عواملِ- اتفقا في العملِ أو اختلفا فيه.

على معمولٍ واحدٍ مطلوبا لكل منهما: من حيثُ كونه مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، نحو: لقيتني وأكرمني زيدٌ، ولقيتُ وأكرمتُ زيدًا، ومنه قوله: أرجو وأخشى وأدعو الله متيقنًا(٣).

وقد اتفق البصريون والكوفيون على جوازِ إعمالِ أي المتنازعين، لكن اختلفوا في الراجح منهما.

فذهب البصريون إلى أن الراجحَ إعمالِ الأخيرِ لقربه (٤).

قال سيبويه: ( هذا بابُ الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعله مثلَ الذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ، وضربَني وضربتُ زيدًا، تَحمل الاسمَ على الفعلِ الذى يَليه، فالعاملُ في اللفظِ أحدُ

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥٧/٢ .
(٢) حاشية الصبان ٩٧/٢ .
(٣) شرح كتاب الحدود في النحو ٢٠٣/١.
(٤) الكتاب ٧٤/١ ، والمقتضب ٧٣/٤، وأوضح المسالك ١٧٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٠/٢.

الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعْلَمُ أنَّ الأوّلَ قد وقع إلَّا أنَّه لا يَعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ، وإنّما كان الذى يليه أولَى لقُربِ جِواره وأنه لا يَنقُضُ معنىً [١]).

وقال المبرد:( وإنما اختاروا إعمالَ الآخرِ؛ لأنه أقربُ من الأولِ، ألا ترى أن الوجهَ أن تقولَ: خَشنتُ بصدركَ، وصدرِ زيدٍ، فتُعمِلُ الباءَ؛ لأنها أقربُ ،وقد حملَهم قربُ العاملِ على أن قال بعضهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وإنما الصفةُ للجحرِ. فكيف بما يصحُ معناه ؟)[٢].

وقد علل الجوجري لإعمالِ الثاني عند البصريين، وذلك لأنه يُمتنعُ حَذفُ العُمَدِ، فالإضمارُ قبلَ الذكرِ أسهلُ منه لوقوعِه في غيرِ ما موضعٍ [٣].

وذهب الكوفيون إلى إعمالِ الأوَّلِ[٤] وهو أَولى؛ لأنه أولُ الطالبينِ، واحتياجُه إلى ذلك المطلوبِ أقدمُ من احتياجِ الثاني[٥]، وذلك لعلتين[٦]:

**الأولى** : أنه أسبقُ وأقدمُ ذِكرًا.

**والثانية** : أنه يترتبُ على إعمالِ العاملِ الثاني في لفظِ المعمولِ المذكورِ أن تضمرَ ضميرًا في العاملِ الأولِ، فيكونُ في الكلام إضمارٌ قبلَ الذكرِ، وهو غير جائز عندهم[٧].

قال الرضي:( ولا شك مع الاستقراءِ أن إعمالَ الثاني أكثرُ في كلامِهم[١]).
كلامِهم[١]).

---

(١) الكتاب ٧٣/١، ٧٤.
(٢) المقتضب ٧٣/٤.
(٣) شرح شذور الذهب ٢٨٦/١.
(٤) الإنصاف ٧١/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٧٧/١، وشرح الكافية، للرضي ٢٠٥/١.
(٥) شرح الكافية، للرضي ٢٠٥/١.
(٦) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ١٦٠/٢.
(٧) شرح الأشموني١٠٢/٢.

ولكلٍّ من الفريقين أدلته من القياس والسماع(٢).

وحكي ابنُ العلج :أنهما سيَّانِ في العملِ، لأن لكُلٍّ منهما مرجحًا(٣).

ورجح ابنُ مالكٍ مذهبَ البصريين حيث قال:( وما ذهبَ إليه البصريون هو الصحيحُ، لأن إعمالَ الثاني أكثرُ في الكلامِ من إعمالِ الأولِ، وموافقةَ الأكثرِ أولى من موافقةِ الأقلِ(٤)).

ثم قال:( مما يَدلُ على رُجحانِ إعمالِ الثاني أنه مُخَلِّصٌ من ثلاثةِ أشياءَ منفّرةٍ يستلزمُها إعمالُ الأولِ.

**أحدُها**: كثرةُ الضميرِ، كما رأيتَ في مسألةِ "صليت ورحمتهم وباركت عليهم".

**الثاني**: توالي حروفِ الجرِ، نحو: نُبِئتُ كما نُبئتُ عنه عن زيد بخير.

**الثالث** : الفصلُ بين الفعلِ العاملِ والمعمولِ، والعطف على العامل قبل ذكر معموله. ومما يدل على رجحان الثاني أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه(٥)).

**تعقيب** :

مما سبق عرضه يتضح الخلافُ في إعمالِ أي العاملين المتنازعين هو الأولى، فالبصريون ذهبوا لإعمال الثاني لقُربه، ولامتناعِ حذفِ العُمَدِ، وذلك لأن الإضمارَ قبلَ الذكرِ أسهلُ من الحذفِ، فحملوا إعمالَ الثاني على الأسهلَ وهو الإضمارُ، ومذهبُهم هو الصواب .

---

(١) شرح الكافية ٢٠٥/١.
(٢) ينظر: الانصاف ٧١/١.
(٣) التصريح ٣٢٠/١ .
(٤) شرح التسهيل ١٦٧/٢ .
(٥) شرح التسهيل١٦٨/٢، ١٦٩ .

## حذفُ حرفِ الجرِّ

إذا وَرَدَ فِعلٌ مُتَعدٍّ بوساطةِ حرفِ الجرِ تارةً، وبنفسه تارةً أخرى، نحو: أمرتُكَ بالخيرَ، وأمرتُكَ الخيرَ، فالحُكْمُ بأصالةِ الحرفِ أَولى من الحكمِ بزيادته، ولاسِيَّما إذا كان تعديه بالحرف أكثر، ومن ثَمَّ تُحمَلُ صورةُ تعدي الفعل بنفسه على نزع الخافض(١).

يقول العكبري في قوله تعالى:﴿ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا(٢)﴾ فأمَّا:" نبّأتُ " و:" أنبأتُ" ففعلان متعدّيان إلى شيءٍ واحدٍ وإلى ثانٍ بحرفِ الجرِّ كقولك: نبَّأتُ زيدًا عن حالِ عمروٍ أو بحالِ عمروٍ، وقد يحذفُ حرفُ الجرِّ كقوله تعالى:﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ أي: عن هذا، وقد ذهب قومٌ إلى أنَّه يتعدَّى بنفسه واستدلَّ بهذه الآية، وليس فيه دليل، لأنَّه قد استُعملَ في مواضعَ أُخَرَ بحرفِ الجرِّ أكثرُ من استعماله بغيرِ حرفِ الجرِّ، فالحكمُ بزيادةِ الحروفِ في تلك المواضعِ لا يجوزُ، فأمَّا حذفُ حرفِ الجرِّ فأسوغُ من الحكمِ بزيادتِه ولهذا كان أكثر كقولك:

أَمرْتُكَ الخَيرَ(٣)(٤)

---

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي د/ حسين بن علوي بن سالم الحبشي ٦٠/١.

(٢) من الآية ( ٣ ) من سورة التحريم.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٦/١.

(٤) صدر بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

أَمرْتُكَ الخَيرَ فافعَل ما أُمِرْتَ به ∴ فَقَد تركتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ــ وهو لعمرو بن معدى كرب في ديوانه ص ٦٣، والكتاب١/ ٣٧، وخزانة الأدب ١٢٤/٩، ولعباس بن مرداس في ديوانه ص ٤٦، وبلا نسبة في: المقتضب ٣٥/٢، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ٥١/١، ٢٧٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٠/٨.

ــ الشاهد فيه قوله: (أمرتك الخير) حيث تعدى الفعل بنفسه.

وقد علل أبو حيان القولَ بأن حذفَ حرفِ الجرِّ أسهلُ من زيادته حيث قال في قوله تعالى:﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ[١]﴾:( وينبغي أن تحمل قراءة من قرأ بإسقاط: " عن" على إرادتها [٢]، لأنَّ حذفَ الحرفِ وهو مرادٌ معنىً أسهلُ من زيادتِه لغيرِ معنىً غير التوكيد )[٣].

ومنعَ ابنُ جني القول بنزع حرف الجر هاهنا وحمل فيه قراءة الجر بالحرف على السؤال عن الأنفال تعرضًا لطلبها، واستعلامًا لحالها.

قال في المحتسب:( هذه القراءةُ بالنصب مؤديةٌ عن السببِ للقراءة الأخرى التي هي:﴿ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾، وذلك أنهم إنما سألوه عنها تعرضًا لطلبِها، واستعلامًا لحالها: هل يسوغ طلبها ؟ وهذه القراءة بالنصب إصراح بالتماس الأنفال، وبيانٌ عن الغرضِ في السؤال عنها، فإن قلت: فهل يَحْسُنُ أن تحملَها على حذفِ حرفِ الجرِّ حتى كأنه قال: يسألونك عن الأنفال، فلما حذف (عن) نصب المفعول، كقوله:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ به

قيل: هذا شاذ، إنما يحمله الشعر، فأما "و" القرآن فيُختارُ له أفصحُ اللغاتِ، وإن كان قد جاء:﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا[٤]﴾ و﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ[٥]﴾ فإن الأظهرَ ما قدمناه )[٦].

---

(١) من الآية ١ من سورة الأنفال.
(٢) وهي قراءة سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعلي بن الحسين وولديه زيد ومحمد الباقر وولده جعفر الصادق وعكرمة وعطاء والضحاك وطلحة بن مصرف( يسألونك الأنفال ) بحذف حرف الجر عن. ينظر: المحتسب ٢٧١/١، والبحر المحيط، لأبي حيان ٢٦٩/٥.
(٣) البحر المحيط ٢٦٩/٥.
(٤) من الآية( ١٥٥ ) من سورة الأعراف .
(٥) من الآية( ٥ ) من سورة التوبة.
(٦) المحتسب ٢٧١/١.

ويقول أبو حيان:( وجعل سيبويه[١] إضمارَ الباءِ بعد إنْ لتضمن ما قبلها إياها أسهلَ من إضمارِ رُبَّ بعد الواوِ، فعُلِمَ بذلك اطِّرادُه عنده )[٢].

وبقول أبي حيان قال ابنُ عقيل:( رجح الأكثرون تقدير حرف الجر على القول بالعطف على معمولي عاملين مختلفين ؛ وذلك لأنه " ليس في هذا التوجيه ما يُسْتبعَدُ إلا حذفُ حرف الجر وبقاء عمله، ومثل هذا لوجود ما يدل على المحذوف جائز بإجماع )[٣].

**تعقيب**:

اختلف النحويون فيما ورد من الأفعال متعدِّيًا بوساطةِ حرف الجر تارة، وبنفسه تارة أخرى، نحو: أمرتك بالخير، وأمرتك الخيرَ.

فذهب العكبري إلى القول بأنه متعد بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر.

وذهب قوم إلى أنه متعدٍّ بنفسه، وذهب بعض النحويين إلى القول بحذف حرف الجر، فنصب المفعول به على نزع الخافض، وعلل هذا أبو حيان، بأنه حملٌ على أسهلِ الوجوهِ، وهو أن حذفَ حرفِ الجرِّ أسهلُ من زيادتِه.

---

(١) الكتاب ٢٦٢/١، ٢٦٣، حيث قَالَ سِيْبَوَيهِ:( وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ لا صَالِحٍ فَطَالِحٍ، عَلَى: إِنْ لا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَبِطَالِحٍ، وَهَذَا قَبِيحٌ ضَعِيفٌ؛ لأَنَّكَ تُضمِرُ بَعْدَ:" إِنْ لا " فِعْلًا آخَرَ فِيْهِ حذف غيرَ الَّذِى تُضْمِرُ بَعْدَ:" إِنْ لا " فِي قَوْلِكَ: إِنْ لا يَكُنْ صَالِحًا فَطَالِحٌ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ الجَارُّ، ولَكِنَّهُم لمَّا ذَكَرُوهُ فِي أَوَّلِ كَلامِهِمْ شَبَّهُوهُ بِغَيْرِهِ مِنَ الفِعْلِ، وكَانَ هَذَا عِنْدَهُمْ أَقْوَى إِذَا أُضْمِرتْ:" رُبَّ " ونَحْوُهَا فِي قَوْلِهِمْ:

وبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ

ــ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ يُونُسُ: امْرُرْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وَإِنْ عَمْرٍو، يَعْنِي: إِنْ مَرَرْتَ بِزَيْدٍ أَوْ مَرَرْتَ بِعَمْرٍو ).

(٢) ارتشاف الضرب ٤٧٢/٢.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٩/٢.

## نيابة حروف الجر بعضها عن بعض

اختلف النحويون في نيابةِ حروفِ الجرِّ بعضها عن بعض إلى مذهبين:

**الأول:** مَذْهبُ البصريِّينَ ، وهو أنَّ حروفَ الجَرِّ لا ينوبُ بعضُها عن بعضٍ قياسًا، وما أوهمَ ذلكَ فَهُو عندهُم إمَّا مُؤوَّلٌ تَأويلًا يقبلُهُ اللَّفظُ ، وإمَّا تضمينُ الفعلِ مَعْنَى فعلٍ يتعدَّى بذلكَ الحرفِ، وإمَّا عَلَى شُذوذِ إنابةِ كَلِمَةٍ عَنْ أُخْرَى (١).

قَالَ ابنُ هِشَامٍ:( مَذْهَبُ الْبَصرِيين أَنَّ أَحْرُفَ الْجَرّ لا يَنُوبُ بَعْضُهَا عَن بعضٍ بِقِيَاسٍ، كَمَا أَنَّ أَحْرُفَ الْجَزْمِ وأَحْرُفَ النَّصْبِ كَذَلِكَ، وَمَا أوهمَ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدهم إِمَّا مؤوَّلٌ تَأْوِيلًا يقبلُهُ اللَّفْظُ كَمَا قِيلَ فِي:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ(٢)﴾، إِن:" فِي " لَيست بِمَعْنَى:" عَلَى "، ولَكِن شَبَّه المصلوبَ لتمكنِهِ من الْجذعِ بالحَالِ فِي الشَّيْءِ، وَإِمَّا على تضمينِ الْفِعْلِ مَعنَى فِعْلٍ يتَعَدَّى بذلكَ الحَرْفِ كما ضَمَّنَ بَعضُهم:" شَرِبْنَ " فِي قَوْلِهِ:

**شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ(٣)**

---

(١) الجنى الداني ص ٤٦، ومغني اللبيب ص ١١١، والهمع ٣٧٨/٢.

(٢) من الآية ( ٧١ ) من سورة طـه.

(٣) صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

**شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ∴ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**

ـ وهو لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في: ديوان الهذليين ٥٠/١، ويروى فيه:

**تَرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ ∴ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**

ـ وهو من شواهد: الخصائص٨٥/٢، وأمالي ابن الشجري٦١٣/٢، ورصف المباني، للمالقي ص١٥١، والارتشاف ١٦٩٧/٤، ١٧٥١، ومغني اللبيب ص٣٣٥، والتصريح ٢/٢.

ـ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" شَرِبْنَ " على أنه ضمن معنى: روين.

مَعْنَى:" رَوِينَ "، وَ:" أَحْسَنَ " فِي:﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ[١]﴾، مَعْنَى:" لَطَـف "، وَإِمَّا على شذوذِ إنابةِ كَلِمَةٍ عَنْ أُخْرَى )[٢].

وقال في موضعٍ آخرَ:( على أن البصريين ومَنْ تابَعَهم يرون في الأماكنِ التي ادُّعِيتْ فيها النيابةُ أن الحرفَ باقٍ على معناه، وأن العاملَ ضُمِّنَ معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرفِ لأن التجوزَ في الفعلِ أسهلُ منه في الحرف ) [٣].

فنرى ابن هشام ذكر مذهب البصريين في القول بعدم نيابة حروف الجـر بعضها عن بعض بقياس، وذكر حجتهم بأن الحرف باق على معناه، وأن العامـل ضُمِّنَ معنى عاملٍ يتعدَّى بذلك الحرف، وذلك لأن التضمينَ في الفعل أسهلُ منـه في الحرف، فحملت النيابةُ على ما هي فيه أسهلِ، وهي في الفعل أسهل منها في الحرف.

**الثاني**: مَذْهبُ الكُوفِيِّين، وهو جوازُ نيابةِ حروفِ الجرِّ بعضِها عن بعضٍ[٤].

وذكر الفرَّاءُ الحجة في ذلك: بأن العربُ تجعلُ الباءَ في موضعِ:" علـى "؛ رَمَيْتُ عَلَى الْقَوْسِ، وَبِالْقَوْسِ، وجئتُ عَلَى حالٍ حسنَةٍ وبحالٍ حسنَةٍ[٥].

وذكر أنَّ:" عَلَى، وعن، والبَاء " في هذا الموضع تأتي بمعنًى واحـد؛ لأنَّ العَرَبَ تقول: رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ، وَبِالْقَوْسِ، وعَلَى الْقَوْسِ، يُرادُ بِهِ معنًى واحدٌ[٦].

وقد وَرَدَ:" بَنَى بأَهْلِهِ " فِي شِعْرِ جِرَانِ العَوْدِ، قَالَ:

---

(١) من الآية ( ١٠٠ ) من سورة يوسف .
(٢) مغني اللبيب ص ١١١.
(٣) مغني اللبيب ص ٨٦١.
(٤) الجنى الداني ص ٤٦، ومغني اللبيب ص ١١١، والهمع ٣٧٨/٢.
(٥) معاني القرآن ٣٨٦/١.
(٦) معاني القرآن ٢٦٧/٢.

بَنَيْتُ بها قَبْلَ المِحَاقِ بليلةٍ ∴ فكانَ مِحَاقًا كُلُّهُ ذلك الشَّهْر [١]

وقَالَ المُرَادِيُّ:( وَمَا تَقَدَّمَ من نيابةِ:" البَاءِ " عن غيرِهَا من حُرُوفِ الجرِّ هو جَارٍ عَلَى مذهبِ الكُوفيِّين، ومن وافقَهُم، في أنَّ حروفَ الجرِّ قَد ينوبُ بعضُها عن بعضٍ)[٢].

ووَافَقَهُم الأَخْفَشُ[٣]، وابنُ قُتَيْبَةَ[٤]، وَالمُبَرِّد[٥]، وابنُ السَّرَّاجِ[٦]، وابنُ الشَّجَرِيّ[٧].

قَالَ الأَخْفَشُ:( وتكونُ:" إلى " في موضعِ:" مَعَ " نَحْوَ:﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ[٨]﴾ كَمَا كَانَتْ:" مِنْ " في مَعْنَى:" عَلَى " في قولِهِ نَحْوَ:﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ[٩]﴾ أي: عَلَى القَومِ، وكَمَا كَانَتِ:" البَاءُ " في مَعْنَى:" عَلَى " في قَولِهِ:" مَرَرتُ بِهِ "،و:" مَرَرْتُ عَلَيه "، وَفِي كَتَابِ اللهِ – عَزَّ وَجَلَّ – نَحْوَ:﴿ مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ[١٠]﴾، يَقُولُ: عَلَى دِينَار، وكَمَا كَانَتِ:" فِي" فِي مَعْنَى:" عَلَى " نَحْوَ:

---

(١) البيت من الطويل، في ديوانه ص ١١، وفي الكامل، للمبرد ٢٤٨/١، والمحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ٢٧/٣، واللسان (ب ن ى ) ، ( م ح ق ).
الشَّاهِدُ:" بَنَى بِهَا " حيث جاء الفعل:" بَنَى " متعدِّيًا بـ:" الباءِ ".
(٢) الجني الداني ص ٤٦.
(٣) معاني القرآن ٥١/١، ١٤٠، ٢٣٦.
(٤) أدب الكاتب ص ٥٠٦.
(٥) الكامل ٧٣/٣، ٩٨/٤، والمقتضب ٣١٨/٢.
(٦) الأصول ٤١٤/١، ٤١٥.
(٧) أمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢.
(٨) من الآية ( ٥٢ ) من سورة آل عمران، ومن ( ١٤ ) من سورة الصف.
(٩) من الآية ( ٧٧ ) من سورة الأنبياء.
(١٠) من الآية ( ٧٥ ) من سورة آل عمران.

﴿ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ[١]﴾، يَقُولُ "عَلَى جُذوعِ النَخْلِ، وَزَعَمَ يُونُسُ: أنَّ العربَ تَقُولَ: نَزَلْتُ فِي أَبِيكَ، تريدُ:" عَلَيْهِ " وتَقُولُ:" ظفِرتُ عَلَيْهِ "، أي: بِهِ، و: رَضِيتُ عَلَيْهِ، أي: عَنْهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ∴ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا [٢])[٣].

وَقَال المُبَرِّدُ:( تدخلُ الإضَافَةُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَمن ذَلكَ قَوْلُهُ – عَزَّ وَجَلَّ –: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ[٤]﴾، أَي: بِأَمْرِ اللهِ، وقَالَ:﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ[٥]﴾، أَي:" عَلَى "، وقال:﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ [٦]﴾، أَي: يَسْتَمِعُون عَلَيْهِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ∴ فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا [٧])[٨].

[٧])[٨].

---

(١) من الآية ( ٧١ ) من سورة طـه.

(٢) البيت من الوافر، منسوب للقحيف العقيلي في: مجاز القرآن، لأبي عبيدة ٨٤/٢، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦، وأدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وضرائر الشعر، لابن عصفور ص ١٨٣، ١٨٦، والتصريح ٦٥١/١، وخزانة الأدب ١٣٢/١٠، ١٣٣.
الشَّاهِدُ:" رَضِيَتْ عَلَيَّ " حيث جاءت:" عَلَى " بمَعْنَى:" عَنْ ".

(٣) معاني القرآن ٥١/١.

(٤) من الآية ( ١١ ) من سورة الرعد.

(٥) من الآية ( ٧١ ) من سورة طـه.

(٦) من الآية ( ٣٨ ) من سورة الطور.

(٧) البيت من الطويل، منسوب لسويد بن أبي كاهل، في: أمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢، ولامرأة ولامرأة من العرب في: الخصائص ٣١٣/٢، والمحكم ٥٤٢/١٠، وبلا نسبة في: مجاز القرآن، لأبي عبيدة ٢٤/٢، والمقتضب ٣١٨/٢، وأدب الكاتب ص ٥٠٦، ومغني اللبيب ص ١٦٨.
الشَّاهِدُ:" رَضِيَتْ عَلَيَّ " حيث جاءت:" عَلَى " بمَعْنَى:" عَنْ ".

(٨) المقتضب ٣٤٩/٢.

وذكر الحريري: بِأَنَّ إِقَامَةَ بَعْضِ حُرُوفِ الجَرِّ مقَامَ بَعض، إِنَّمَا جُوِّزَ فِي المواطنِ الَّتِي يَنْتَفِي فِيهَا اللَّبْسُ ولا يَسْتَحِيلُ الْمَعْنَى الَّذِي صِيغَ لَهُ اللَّفْظُ.

ولَو قيلَ هَاهُنَا: رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ لدَلَّ ظَاهرُ الكَلامِ عَلَى أَنَّهُ نَبَذَهَا من يَدِهِ، وَهُوَ ضدُّ المُرَادِ بِلَفْظِهِ؛ فَلهَذَا لم يَجُزِ التَّأَوُّلُ للبَاءِ فِيهِ (١).

وهو عَينُ ما ذهب إليه البصريون وَمَا أوهمَ ذلكَ فَهُو عندهُم إمَّا مُؤوَّلٌ تَأويلًا يقبلُهُ اللَّفظُ، وإمَّا تضمينُ الفعلِ مَعْنَى فعلٍ يتعدَّى بذلكَ الحرفِ، وإمَّا عَلَى شُذُوذِ إنابةِ كَلِمَةٍ عَنْ أُخْرَى(٢).

**تعقيب** :

اتضح مما سبق الخلافُ بين البصريين والكوفيين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وأن البصريين حملوا ذلك على الأسهل، وهو تضمين العامل معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف، وذلك لأن التضمين في الفعل أسهل منه في الحرف، فحملت النيابة على ماهي فيه أسهل، وهي في الفعل أسهل منها في الحرف، ومذهبهم هو الصواب.

(١) درة الغواص ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) الجنى الداني ص ٤٦، ومغني اللبيب ص ١١١، والهمع ٢/٣٧٨.

## حذف المضاف

يُحْذَفُ المُضَافُ لقيامِ قرينةٍ تدلُ عليه ويُقامُ المضافُ إليه مقامُه فيُعــربُ بإعرابه كقوله تعالى:﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ[١]﴾ أي: حُبَّ العجــلِ، وكقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ[٢]﴾ أي: أمرُ رَبِّكَ فحُذفَ المضافُ، وهو :حُبُّ وأمرُ، وأُعربَ المضافُ إليه وهو العجلُ و رَبُّكَ بإعرابه .

وقد يُحْذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجرورًا كما كــان عنــد ذكــرِ المضافِ لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلًا لما عليه قد عُطِفَ كقول الشاعر:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ∴ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[٣]

والتقدير: وكُلَّ نارٍ، فحُذفَ كُلٌّ ،وبقى المضافُ إليه مجرورًا كما كان عنــد ذكرها، والشرطُ موجودُ، وهو: العطفُ على مماثلِ المحذوفِ وهو:" كل " في قوله: أَكُلُّ امْرِئٍ.

وقد يُحذفُ المضاف ويبقى المضافُ إليه على جَرِّه والمحذوفُ ليس مماثلًا للملفوظِ بل مقابل له كقوله تعالى:﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ[٤]﴾، في قراءة[٥] مَنْ جرَّ(الآخرة) والتقدير:( واللهُ يريدُ باقي الآخرة )[٦].

---

(١) من الآية ( ٩٣ ) من سورة البقرة.

(٢) من الآية ( ٢٢ ) من سورة الفجر.

(٣) البيت من المتقارب، لعدي بن زيد، وهو في: ديوانه ص ١٩٩، ويُنسب لأبي دؤاد الأياديّ، كما في: الكتاب ٦٦/١، والأصــمعيات ص ١٣٥، والنكــت ، للأعلــم٢٠٤/١، والتبصــرة والتذكرة ، للصيمري ٢٠٠/١، وضرائر الشعر، لابن عصفور ص ١٣١، والتصريح ٥٦/٢، والمقاصد النحويَّة ،للعينيّ، ٤٦٠/٢.

ــ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" وَنَارٍ تَوَقَّدُ " حيث نابت:" الواو " مناب:" تَحسَبِينَ "، الناصبة لــ:" نَــارَا "، ومناب:" كُلَّ"، والتقدير: وتَحسَبِينَ كُلَّ نَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَيلِ نَارَا.

(٤) من الآية ( ٦٧ ) من سورة الأنفال.

(٥)هي قراءة ابن جماز ينظر: المحتسب٢٨١/١ ،٢٨٢.

(٦) شرح ابن عقيل ٧٨/٣.

وقدره ابنُ مالك[١]:( والله يريد عرض الآخرة ).

فيكون المحذوفُ على هذا مماثلًا للملفوظِ به، والأولُ أولى[٢].

وقد يُحذفُ المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافًا فيحذف تنوينه وأكثرُ ما يكون ذلك إذا عُطفَ على المضافَ اسمٌ مضافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسمِ الأولِ كقولهم: قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها، التقدير:( قطعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها) فحُذِفَ ما أضيف إليه يد، وهو مَنْ قالها لدلالة ما أضيف إليه رِجْلٌ عليه، ومثله قوله:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا ∴ فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرعِ[٣]

التقدير: سهلها وحزنها، فحذف ما أضيف إليه سَهْل لدلالة ما أضيف إليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف، وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله:

ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلىً قَرَابةً ∴ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[٤]

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٨/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٧٨/٣.

(٣) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في: شرح التسهيل ،لابن مالك ٢٤٩/٣، وشرح ابن عقيل ٧٩/٣، وتمهيد القواعد ٣٢١٥/٧، ٣٢٢٣، وشرح الألفية، للشاطبي ١٦٨/٤.

ـ الشاهد فيه قوله: "سهل وحزنها" حيث حذف المضاف إليه وهو الضمير "ها" "إذ التقدير "سهلها" ناويًا ثبوته بدليل أنه لم ينون المضاف "سهل".

(٤) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٤٨/٣، وشرح ابن عقيل ٧٩/٣، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش ٣٢١٤/٧، ٣٢٢٠، والتصريح ٦٦٤/١، ٧١٨.

ـ الشاهد فيه قوله: "ومن قبل " يريد "ومن قبل ذلك "، فجر كلمة " قبل " من دون تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه.

فحذف ما أضيف إليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافًا ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: ومن قبل ذلك، ومثله قراءة من قرأ شذوذًا ﴿ فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ[1]﴾ أي: فلا خوف شيء عليهم، وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد[2].

وقد رَدَّ جماعةٌ من النحويين ما أجازه ابنُ جني في نحو: جَلَسْتُ زيدًا، على تقدير مضاف، أي: جلوسَ زيدٍ، لاحتمال أن يكون التقدير: إلى زيدٍ.

وفي هذا الجوابِ نظرٌ، لأنه يقودُ إلى ترجيح أحد الاحتمالين، فلابن جني أن يقول: إذا دار الأمر بين أن يكون على تقدير مضاف وأن يكون على تقدير حرف جر فتقدير المضاف أولى، لأن نزعَ المضافِ أسهلُ من نزع حرف الجر كما سيأتي، وللمانعين من تقدير المضاف أن يقولوا: إن شرط نزع المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه صلاحية إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف، فهل يسوغ إعراب:" زيدًا " مفعولًا مطلقًا نائبًا عن المصدر؟ إذا احتمل الموضع تقدير مضاف أو حرف جر، كان تقدير المضاف أولى لأن حذف الحرف ليس بالسهل، بخلاف حذف الاسم، ومن ذلك المواضع الآتية:

المصدر المُشَبَهُ به على حَدِّ قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ[3]﴾، ونحو: ضربتُه ضَربَ زيدٍ عمرًا، مما جاء فيه المصدر لغير فاعل الفعل، وللنحويين في ذلك قولان:

---

(١) من الآية ( ١٨ ) من سورة البقرة. قرأ ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفًا. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ١٣٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٧٦:٧٢ بتصرف .

(٣) من الآية ( ١١ ) من سورة يونس.

**الأول:** ذهب الزَّجَّاجُ[١]، وأبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ[٢]، أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٣]، وابنُ الشَّجَرِيِّ، وابنُ الخَشَّابِ[٤]، وابنُ الأَثِيرِ[٥]، إلى حذف المصدر وإقامة الصفة مقام الموصوف، ثم أُقِيم المضافُ إليه مقام المضاف .

قال ابْنُ الشَّجَرِيِّ:(﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ[٦]﴾، قوله: اِسْتِعْجالَهُمْ "، مصدر، تقديره: استعجالا مثل استعجالهم، ثم أقام الصفة، وهى: " مثل " مقام الموصوف، وهو الاستعجال، ثم أقام المضاف إليه، وهو:" استعجالهم " مقام المضاف، وهو" مثل "، هذا مذهب الخليل سيبويه[٧] )[٨].

أما في نحو: ضربته ضربَ زيدٍ عَمْرًا، فالأصل: ضربته ضربًا مثلَ ضربِ زيدٍ عمرًا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولولا هذا المحذوف لكان الكلام محالًا؛ لأنّه ينبئ أنّك أحدثت ضربَ زيدٍ، ومثله: ضربته كما ضربَ زيدٌ عَمرًا، أي: ضربًا كما ضرب، ومنه قول الرّاجز:

حَتَّى إِذَا اصطَفُّوا لنا جِدَارا [٩]

أي: اصطفافًا مثلَ اصطفافِ جِدارِ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٨/٣.
(٢) إعراب القرآن ٢٤٧/٢.
(٣)الحجَّة في علل القراءات السبع ٢٥٣/٤، والإيضاح العضدي ص ١٦٨.
(٤) المرتجل في شرح الجمل ص ١٦٠.
(٥) البديع في علم العربية ١٣٤/١.
(٦) من الآية ( ١١ ) من سورة يونس.
(٧) الكتاب ٣٦٠/١.
(٨) أمالي ابن الشجري ١٨٨/٣.
(٩) رجز، للعجاج في ديوانه١١٥/٢، وهو من شواهد: الخصائص٣٢٢/٣، والبديع في علم العربية١٣٤/١، والتذييل والتكميل١٥٧/٧، والارتشاف ١٣٥٨/٣، وتمهيد القواعد ١٨٢٣/٤.
ـ والشاهد فيه قوله:" اصطفوا جدارا "؛ حيث أقيم اسم العين مقام المصدر وهو الجدار، والأصل: اصطفاف الجدار.

وقولهم في صريح الطلاق: أنتِ واحدة، وتقديره: أنت ذاتُ تطليقةٍ واحدة، فحُذف المضاف، وهو ذات، وأقيم المضاف إليه مقامه فصار اللفظ: أنت تطليقة واحدة، ثم حُذف الموصوف، وهو تطليقة، وأقيمت الصفة مقامه فصار الكلام: أنت واحدة[١].

**الثاني**: ذهب الأخفش[٢] والفراء[٣] إلى أن التقدير في الآية: كاستعجالهم، فنزع فنزع حرف الجر وانتصب الاسم.

قَالَ العكبري:( قال بَعْضُهُمْ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرّ؛ أَيْ كَاسْتِعْجَالِهِمْ ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ إِذْ لَوْ جَازَ ذَلِكَ، لَجَازَ زَيْدٌ غُلَامَ عَمْرٍو ؛ وَبِهَذَا ضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ )[٤].

قال ابْنُ الشَّجَرِيِّ:( ولعمرى إن قول سيبويه في الآية هو الوجه، ومن قدّر الكاف وحذفها، فنصب ما بعدها، فلأنّ ما قبلها منصوب )[٥].

وقول الخليل وسيبويه أولى بالاختيار؛ لأن نزع المضاف أسهل من نزع حرف الجر.

وقد يقال: إن في تقدير الأخفش والفراء تقليلًا للمقدر من تقدير الخليل وسيبويه، ومهما أمكن تقليل المحذوف فهو أولى.

والجواب أن تقدير الأخفش والفراء أكثر من تقدير الخليل وسيبويه لأن الأصل على قول الأخفش والفراء هو: ولو يعجل الله للناس الشر تعجيلًا كائنًا

---

(١) الإيضاح العضدي ١٦٨، والمرتجل في شرح الجمل ١٦٠، والبديع في علم العربية ١٣٤/١.

(٢) ينظر رأيه في: إعراب القرآن، للنحاس ٢٤٧/٢.

(٣) معاني القرآن ٤٥٨/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٦٦٧/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ١٨٩/٣.

كاستعجاله، فحذف المصدر وصفته والجار، وليس في تقدير الخليل وسيبويه سوى حذف المصدر وصفته [١].

**تعقيب**:

اتضح مما سبق عرضه الخلاف بين النحويين في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ[٢]﴾

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه أولى بالاختيار حملًا على الأسهل في اللغة ، فإن حذف المضاف عندهم أسهل من حذف حرف الجر .

(١) نزع الخافض في الدرس النحوي ١/٥٤.
(٢) من الآية ( ١١ ) من سورة يونس.

## مجيء هل بمعنى قد

هل: حرفٌ موضوعٌ لطلبِ التصديق الإيجابي، دون التصورِ ودون التصديق السلبي، فيمتنعُ نحو:هل زيدًا ضربتَ ؟ لأن تقديمَ الاسمِ يُشْعِرُ بحصولِ التصديق بنفس النسبةِ، ونحو: هل زيدٌ قائمٌ أم عمرو إذا أريد بأم المتصلة [١]

وتأتي هل لعدة معانٍ[٢]:

وقد اختلف النُّحويون في (هَلْ) هل تأتي بمعنى (قَدْ) أو لا ؟ على عدّة مذاهب:

**المذهب الأوّل**: ذهب الزمخشري إلى أنّ (هَلْ) أبدًا بمعنى (قَدْ)، وأنّ الاستفهام إنّما هو مُستفادٌ من همزةٍ مقدَّرةٍ؛، ونقله في المفصّلِ عن سيبويه.

جاء في المفصل:( وعند سيبويه أن هل بمعنى قد،إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا ∴ أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ[٣]) [٤]

---

(١) مغني اللبيب ص٣٤٩ .

(٢) تنظر معاني (هل ) في مغني اللبيب ص٣٤٩،

(٣) البيت من البسيط، لزيد الخيل، في ديوانه ص ١٥٥، وهو من شواهد: المقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣، والخصائص ٤٦٢/٢، وكتاب الشعر، لأبي على الفارسي ٨٨/١، وأمالي ابن الشجري ١٦٣/١، ١٠٨/٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٥٢/٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٥، ومغني اللبيب ٣٥٢، وتمهيد القواعد ٤٤٧٥/٤، والأشباه والنظائر ٦٧٤/١، ١٧/٤.

ــ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" أَهَلْ " حيث دخلت الهمزة على:" هَلْ ".

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ص ٤٣٧.

وقال في الكشاف عند تفسير قوله تعالى:﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا (١)﴾، هل بمعنى:" قد " في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل، بدليل قوله:

أَهَلْ رَأَوْنا بسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعًا، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ فيه شَيْئًا مَذْكُورًا،أي: كان شيئًا منسيًّا غيرَ مذكورٍ نطفةً في الأصلابِ) (٢).

وقال سيبويه:( وكذلك هل إنما تكونُ بمنزلةِ قد، ولكنهم تركوا الألفَ إذ كانت هل لا تقعُ إلا في الاستفهامِ)(٣).

وذهب السمين الحلبي إلى جواز الوجهين في الآية الكريمة:

**الأول**: أنَّها على بابِها من الاستفهامِ المَحْضِ.

**والثاني**: أنها بمعنى قد(٤).

**المذهبُ الثّاني**: وهو مذهبُ الفرّاءِ، والمبرِّدِ، والكسائيّ، حيث ذهبوا إلى أنّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) دون استفهامِ مُقدَّرٍ.

قال الفراء:( قوله تبارك وتعالى:﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾، معناه: قد أتى على الإنسانِ حِينٌ من الدهرِ )(٥).

---

(١) من الآية ( ١ ) من سورة الإنسان.
(٢) ينظر: الكشاف ٦٦٥/٤.
(٣) الكتاب ١٨٩/٣.
(٤) الدر المصون ٥٨٩/١٠ .
(٥) معاني القرآن ٢١٣/٣ .

وقال المبردُ:( ومنها هَلْ وهي للاستفهامِ ؛ نحو قولكَ: هل جاء زيدٌ ؟ وتكون بمنزلةِ "قد" في قوله عز وجل:﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ(١)﴾؛ لأنها تخرجُ عن حَدِّ الاستفهامِ، وتَدخُلُ عليها حروفُ الاستفهامِ؛ نحو قولك: أم هل فعلتَ؟ وإن احتاجَ الشاعرُ إلى أن يلزمَها الألفَ فَعَلَ كما قال:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا ∴ أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ )(٢).

وأيدهم في هذا الأنباري حيث قال:( وأما هل فتكون استفهامًا وتكون بمعنى قد قال الله عز و جل:﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾؛ أي: قد أتى، وقال الشاعر:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا ∴ أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

أي: قد رأونَا، ولا يجوز أن تجعل هل استفهامًا، لأن الهمزة للاستفهام وحرفُ الاستفهامِ لا يدخلُ على حرفِ الاستفهامِ) (٣).

**المذهبُ الثّالثُ**: ذهب ابنُ مالكٍ إلى أنّها تتعيّنُ لمعنى (قَدْ) إنْ دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ، وإن لم تدخُلْ فقد تكون بمعنى (قد)، وقد تكونُ للاستفهامِ.

قال في شرح التسهيل:( تدخلُ الهمزةُ على هل فتتعينُ أن تكونَ المرادفةَ لقد، كقول الشاعر:

سائل فوارس يربوع بشدتنا ∴ أهل رأونا بقاع القف ذي الاكم) (٤).

---

(١) من الآية ( ١ ) من سورة الإنسان.
(٢) المقتضب ٨/١.
(٣) أسرار العربية ٣٣٢/١.
(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ١١٢/٤.

**المذهبُ الرّابِعُ**: ذهب ابن هشام أنّها لا تأتي بمعنى (قد) وإنّما هي للاستفهام.

قال في المغني: (وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى قد أصلًا، وهذا هو الصواب عندي، إذا لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحدُ ثلاثةِ أمورٍ:

**أحدُها**: تفسير ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين.

**والدليلُ الثاني**: قول سيبويه الذي شَافَه العربَ وفَهِمَ مقاصدَهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقلْ ذلك.

**والثالث**: دخولُ الهمزةِ عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الروايةَ الصحيحةَ ( أم هل ) وأم هذه منقطعة بمعنى بل، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التأكيد كقوله :

وَلاَ لِلمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ (١)

بل الذي في ذلك البيت أسهل، لاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين كقوله:

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلفَى لِمَا بِي

ــ لمسلم بن معبد الوالبي، في خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ٣١٢، وبلا نسبة في: الخصائص ٢٨٢/٢، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك١١٨٨/٣، والجنى الداني ص٨٠ ،وأوضح المسالك ٣٠٧/٣، وشرح الأشموني ٨٣/٣ .

ــ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" لِلمَا " حَيْثُ أكد اللام الأولى باللامِ الثَّانيَة بِدُونِ ذكر مجرور الأولى، وَالْقِيَاس: لما لما بِي.

فَأَصبَحنَ لا يَسأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ ∴ أَصَعَّدَ فِي عُلُوِّ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا[1])[2]

قال المرادي: وأنكر بعضهم مرادفة هل لقد، وقال يحتمل أن يكون:

أهل رأونا

من الجمع بين أداتين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد، كقوله:

ولا للما بهم أبدا دواء

بل الجمع بين الهمزة وهل أسهل لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائي [3].

فخرج ابن هشام مجيء هل بمعنى قد في قول الشاعر:

أهل رأونا

من الجمع بين أداتين لمعنًى واحدٍ حملًا على الأسهل لاختلاف لفظيهما فالهمزة حرف مفرد ،وهل حرف ثنائي .

**تعقيب** :

مما سبق عرضه يتضح الخلاف بين النحويين في مجيء هل بمعنى قد، وقد خَرَّجَ المرادي وابنُ هشام القولَ بالجمع بين الهمزة وهل، الذي استدل به من ذهب إلى مجيء هل بمعنى قد ،أنه من الجمع بين أداتين لمعنى واحد حملًا على الأسهل لاختلاف لفظيهما، فالهمزة حرف مفرد ،وهل حرف ثنائي .

---

(١) البيت من الطويل، للأسود بن يعفر في ديوانه ص٢١، والمقاصد النحوية ١٠٣/٤، وبلا نسبة في ، شرح التسهيل، لابن مالك ١٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣، وشرح الألفية، لابن الناظم ص٣٦٤، وأوضح المسالك ٣٠٧/٣ ، ومغني اللبيب ص٣٥٤، وشرح الأشموني ٨٣/٣ .

ــ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" عَنْ بِمَا " أنه أكد:" عن " بـ:" الباء "؛ لأنها بمعناها.

(٢) مغني اللبيب ص ٣٥٢: ٣٥٤. .

(٣) الجني الداني ص٥٨ .

## ترك صرف ما ينصرف للضرورة

الأصلُ في الأسماءِ الصرفِ والمنعُ من الصرفِ خلافُ الأصلِ، ولذلك لو جاء الممنوع من صرف مصروفًا للضرورة جاز ذلك بلا خلاف لأنه رجوعٌ إلى الأصل، وقد يخرج من الأصل (الصرف) إلى الفرع (المنع) فيجيء الاسم المستحق للصرف ممنوعًا من الصرف لكون العلل التي تمنع الصرف غير متحققة فيه.

وقد اختلف النحويون في هذا إلى مذاهب:

**المَذْهَبُ الأَوَّلُ**: ذهب أكثر الكوفيين والأخفش[١]، وأبو علي الفارسي [٢]، وابن برهان[٣] من البصريين إلى القولِ بجواز ترك صرف ما ينصرف لأجل ضرورة الشعر، محتجين على ذلك بالسماع والقياس.

أما السماع فكثرةُ الشواهدِ التي وردتْ عن العربِ، وقد جاء المصروفُ فيها ممنوعًا من الصرفِ قال الأخطل:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ∴ بشبيب غائلةِ الثغورِ غدورُ[٤]

فترك صرف شبيب وهو منصرف: وقال حسان:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ∴ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ [٥]

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٧٨، ٥٧٩.

(٢) المسائل المشكلة (البغداديات) ص ٢٢٥.

(٣) شرح اللمع ص ٤٧٧.

(٤) البيت من الكامل، للأخطل في ديوانه ص ١١٨، ويروى: بالنفوس بدل الثغور، وهو في: الإنصاف ٢/ ٤٩٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٢، وشرح الألفية ،لابن الناظم ص ٦٦١، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٥، والتصريح ٢/ ٢٢٨.

(٥) البيت من الكامل، في ديوانه ص ١٩٤، وهو في: الإنصاف ٢/ ٤٩٤، واللسان (ح ن ن). ـ وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (بحنين) حيث منع صرفه، وحقه الصرف ولجأ إلى ذلك ضرورة الشعر.

وقال العباس بن مرداس:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ ∴ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[١]

ترك صرف حنين، وهو منصرف ، قال الله تعالى﴿ ويومَ حنين إذ أعجبتكم كثرتُكم[٢]﴾ ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه

قال الفراء:( وعادٌ مُجرى في كلِّ القرآنِ، وقد يتركُ إجراؤُه قال الشاعر:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ جُرْأَةُ مُحْلِقٍ ∴ عَلَيَّ وَقَدْ أَعْيَيْتُ عَادَ وتُبَّعَا[٣]

وسمع الكسائيُّ بعضَ العربِ يقول: إن عادَ وتبعَ أمتان ).

وقال عند قوله تعالى﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ[٤]﴾":( وقال الشاعر في ترك إجراء حنين:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ∴ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

نوى أن يجعل( حنين ) اسمًا للبلدة فلم يُجْرِه )[٥]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو من شواهد: سر الصناعة، لابن جني ٢/ ٥٤٦ ، ٥٤٧، والإنصاف ٢/ ٤٩٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٦٨، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣/ ١٧٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٤٣٠، وشرح الألفية، لابن الناظم٦٦٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٥ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٥، والتصريح ٢/ ١١٩، والهمع ١/ ١٢٢.
ــ وَالْشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:( يفوقان مرداس ) على أن الشاعر منع صرف مرداس المستحق للصرف لما احتاج إلى ذلك.
(٢) من الآية( ٢٥ ) من سورة التوبة
(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في: المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري ١١٧/٢، وإيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري ٣٦٦/١، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٧، وتاج العروس ١٩٩/٢٥.
ــ وَالْشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:" عادَ " حيث منع صرفه وحقه الصرف، وذلك لضرورة الشعر.
(٤) من الآية ( ٢٥ ) من سورة التوبة
(٥) معاني الفراء١/ ٤٢٩.

وأبيات أخرى كثيرة(١).

وأما القياس: فكما جاز صرف ما ينصرف للضرورة اتفاقا، جاز كذلك ترك صرف ما ينصرف للضرورة حملًا عليه ، كما جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائِلٌ ∴ لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ(٢)

وأصله: فبينا هو، فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من هو متحركة والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ،فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى(٣).

فحُمِلَ تركُ صرفِ ما ينصرفُ للضرورةِ حَمْلًا على صرفِ الممنوعِ من الصرف للضرورة ، وذلك حَمْلًا على الأسهلِ قياسًا على حذف الحرف المتحرك للضرورة ،حملا على الأسهلِ، وهو حذف الحرف الساكن.

ولذلك كان ابن السراج يقول:( لو صحتِ الروايةُ في صرفِ ما لا ينصرفُ ما كان بأبعدَ من قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قَالَ قَائِلٌ ∴ لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٩٢: ٥١٢.

(٢) البيت من الطويل، للعجير السلولي، في: شرح أبيات سيبويه ٣٣٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ص٣٩٦، وضرائر الشعر ص ١٢٦، وشرح ألفية ابن مالك، للشاطبي ٢٣/٨.
ـ الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ:( فَبَيْنَاهُ يَشْرِي ) حيث سَكّنَ الواو من " هو" وحذفها وحُمل على الضرورة.

(٣) ينظر: الإنصاف ٥١٢/٢، ٥١٣ .

فإنما هو يشري رحله، فحذف الواو من "هو" وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جاز أن تحذف ما هو من نفس الحرف جاز أن تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة ) [١].

**المَذْهَبُ الثَّانِي**: ذهب أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين إلى القول بعدم جواز ترك صرف ما ينصرف مطلقًا، محتجين على ذلك بأنه خلاف الأصل، لأن الأصل في الأسماء الصرف جاز ترك صرف ما ينصرف، لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من هو في نحو قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قَال قَائلٌ ∴ لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

فإنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين[٢].

قال المبرد:( " واعلم أن الشاعرَ إذا اضْطُرَّ إلى صرفِ ما لا ينصرفُ جازَ ذلك وإن اضطر إلى تركِ صرفِ ما ينصرفُ لم يجزْ له ذلك؛ لأن الضرورةَ لا تُجوِّزُ اللحنَ)[٣].

وقد تأوّل البصريون الأبيات التي استدل بها الكوفيون على ما يوافق مذهبهم[٤].

وقد ردوا أيضًا قياسهم حذف التنوين على حذف الواو المتحركة بقولهم:

إن حذف الواو لا يؤدي إلى لبسٍ، أما حذفُ التنوينِ فإنه يُؤدِّي إلى التباس الممنوعِ بالمصروفِ. [٥]

---

(١) ينظر: الأصول ٢٧/١.
(٢) الإنصاف ٢/ ٥١٤، وضرائر الشعر ١٠١/١، وشرح الجمل، لابن عصفور ٣/ ١٧٧: ١٨١، وخزانة الأدب ١/ ١٥٠، ١٥١.
(٣) المقتضب ٣٥٤/٣ .
(٤) ينظر: الإنصاف ٥١٤/٢.
(٥) ينظر: الإنصاف ٥١٤/٢

**المَذْهَبُ الثَّالِثُ**: ذهب أحمد بن يحيى ثعلب[١] إلى جواز ترك صرف ما ينصرف مطلقًا في الشعر وغيره، وأنشد على ذلك قول الشاعر:

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي ∴ بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

أَوْ التَّالِي دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْهُ ∴ فَمُؤْنِسَ أَوْ عُرُوبَةَ أَوْ شِبَارِ[٢]

فمنع صرف (دبار) و (مؤنس) وحقها التنوين.

**المَذْهَبُ الرَّابِعُ**: ذهب السهيلي إلى جواز منع المصروف في الأعلام خاصة لضرورة الشعر إذ إنه يوجد فيه إحدى العلتين دون غيره.

قال في سببِ منعِ " طلال" من الصرف:( والأحسنُ من هذا كلِّه أن يكونَ "طلال" مذكرًا علمًا، والاسمُ العَلَمُ يجوزُ تركُ صرفِهِ في الشعرِ كثيرًا )[٣].

وقال أيضًا:( وَتَرْكُ التَّنْوِينِ فِي الْمَعَارِفِ كُلِّهَا أَصْلٌ لا يُنَوَّنُ مُضْمَرٌ ولا مُبْهَمٌ، ولا مَا فِيهِ الأَلِفُ واللَّامُ ولَا مُضَافٌ، وكَذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ فِي الْعَلَمِ، فَإِذَا لَمْ يُنَوَّنْ فِي الشِّعْرِ فَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، لِأَنّ دُخُولَ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ إِنّمَا هُوَ عَلَامَةٌ لِانْفِصَالِهَا عَنْ الْإِضَافَةِ، فَمَا لَا يُضَافُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَنْوِينٍ )[٤].

---

(١) ينظر مذهبه في: شرح الألفية، لابن الناظم ص ٣٦٣، والمساعد ٣/ ٤٤ ، والتصريح ٢٢٨/٢، والهمع ١/ ١٢٢.

(٢) البيتان من الوافر، مجهولا القائل، وهما في: الإنصاف ٢/ ٤٩٧،والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٧، والهمع ١/ ١٢٢، والدرر اللوامع ، للشنقيطي ١/ ١٠٣.

ـ وَالْشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (دبار – مؤنس) حيث منعهما من الصرف، وليس فيهما إلا علة واحدة، وهي العلمية.

(٣) الروض الأنف ١/ ٢٠٩، ٢١٠.

(٤) المرجع السابق ٣/ ٢٦.

وأيد أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين، وصوبه، حيث قال:( والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرةِ النقلِ الذي خرجَ عن حكمِ الشذوذِ لا لقوته في القياس )[١].

وأجاب عن حجة البصريين التي تقول إن ترك صرف ما ينصرف خروج به عن الأصل من وجهين[٢]:

**الأَوَّلُ** : إن قول البصريين إنما جاز حذف الواو لأنه لا يؤدي إلى الإلباس مردود، ألا ترى أن حذفها يؤدي إلى الإلباس في قولك: غزا هو، وهو توكيد للضمير المرفوع بـ غزا، فإذا حذفت الواو يصير الكلام (غزاه) وهنا تلتبس هاء الضمير المرفوع (هو) بهاء الضمير المنصوب في غزاه.

**الثَّانِي** : إن صرف ما لا ينصرف قد يُوقعُ في اللبس أيضًا، وذلك نحو قول الشاعر:

قَواطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى[٣]

وفي غيره [٤].

---

(١) الإنصاف ٢/ ٥١٤.

(٢) الإنصاف ٢/ ٥١٤ :٥٢٠ .

(٣) البيت من الرجز المشطور، للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ برواية (أو ألفًا مكة)، وهو في: الكتاب ٢٦/١، ١١٠، والخصائص ٣/ ١٣٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٧٥/٦، وشرح الجمل، لابن عصفور٣/ ١٤٩، ١٨٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٨٣، والتصريح ٢/ ١٨٩، والهمع ٥٩/٢.

ـ وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (قواطنًا) حيث صرف الاسم الذي لا ينصرف لما اضطروا إلى ذلك.

(٤) الإنصاف ٢/ ٥١٤، ٥١٩، ٥٢٠

واختار مذهب الكوفيين ابنُ يعيش[١]، وابنُ مالك[٢]، وابنُه[٣] ، والمراديُّ[٤]، والأشمونيُّ[٥].

واختار مذهبَ البصريين ابنُ جني: حيث قال:( واعلم أن الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة هذا مذهبنا )[٦]

وذكر العلة في عدم ترك صرف ما ينصرف، وهي أن الصرف هو الأصل، فإذا اضطر شاعر إلى الرجوع إليه رجع، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع.

واختاره أيضا الصفارُ[٧]، كما اختاره ابنُ عصفور[٨]، ورجح الأزهريُّ[٩]، الأزهريُّ[٩]، والخضريُّ[١٠]، مذهبَ السهيلي.

**تعقيب**:

اتضح مما سبق عرضه الخلاف بين النحويين في ترك صرف ما ينصرف للضرورة ،والذي ترتاح إليه النفس هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم، وذلك لما

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٦٨، ٦٩.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣٠، ٤٣١.
(٣) شرح الألفية ص ٦٦١.
(٤) توضيح المقاصد ٤/ ١٧١.
(٥) شرح الأشموني ٣: ٣٧٥.
(٦) سر صناعة الإعراب٢/ ٥٤٦.
(٧) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٥
(٨) شرح الجمل ٣/ ١٧٧: ١٧٩ .
(٩) التصريح ٢/ ٢٢٨.
(١٠) حاشية الخضري على ابن عقيل٢/ ١٠٩.

ورد عن العرب من أبيات شعرية تقوي مذهبهم وتؤيده، كما أنهم قاسوا ترك صرف ما ينصرف حملًا على الأسهلِ قياسًا على حذفِ الحرفِ المتحركِ الذي هو الواو للضرورة من قول الشاعر:

فبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ ∴ فبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى، وهذا لأن الواو من هو متحركة والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك.

## إذن بين البساطة والتركيب

ذَهَبَ جُمْهُورُ النحويين إِلَى أَنَّهَا بَسِيْطَةٌ(١).

وذَهَبَ الخَلِيلُ في أحدِ أقوالِه فيما حكى عنه غيرُ سيبويه إِلَى أَنَّهَا مُركَّبَةٌ مِنْ:" إِذْ "، و:" أَنْ "، وغَلب عليها حكمُ الحرفيةِ، ونُقلتْ حركةُ الهمزةِ إِلى الذَّالِ، ثمّ حُذفتْ والتُزمَ هذا النقل(٢).

وممن ذهب إلى هذا الرأي بعضُ الكوفيين، وابنُ مالك، فقال:( وليس في هذا نصٌّ على أنّ انتصاب المضارع بعد:" إِذَنْ " عند الخليل بـ" أَنْ" مضمرة، لجواز أن تكون مركبةً مع "إِذْ" التي للتعليل، و" أَنْ" محذوفًا همزتها بعد النقل، والقولُ به على ضعفِه أقربُ من القولِ بأنّ "إِذَنْ" غيرُ مركبة )(٣).

ويؤكّد ابنُ مالك تركّبها بقوله:( والقولُ بأنّ "إِذَنْ" مركبةٌ من "إِذْ" و" أَنْ" أسهلُ منه)(٤).

وذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الرُّنْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُركَّبَةٌ مِنْ:" إِذَا "، و:" أَنْ "، حُذفت همزة "أَنْ"، ثم حُذفت ألف "إذا" لالتقاء الساكنين، ثمّ تُعطى ما تُعطى كلُّ واحدةٍ منهما، فتعطى الرّبطُ كـ(إذا)، والنّصبُ كـ(أنْ) (٥).

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ٢١/٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ١٧٣/٢، شرح التسهيل، التسهيل، لابن مالك ٢٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٨١/٤، وشرح الكافية، للرضيّ ٢٣٨/٢، ورصف المباني ص٦٧، ٦٨، وتوضيح المقاصد ١٥٩/٥، ١٦٠، والجنى الداني ص ٣٦٣.

(١) أوضح المسالك ٣٤٢/٤، وشرح الأشموني ٢٠٦/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، والهمع ٣٨٩/٣.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢، والجنى الداني ص٣٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٢٠/٤.

(٤) شرح التسهيل ٢٠/٤.

(٥) توضيح المقاصد ١٥٩/٥، ١٦٠، والجنى الداني ص ٣٦٥، ٣٦٦، وأوضح المسالك ٣٤٢/٤، وشرح الأشموني ٢٠٦/٤، والتصريح ٣٣٩/٢، والهمع ٣٨٩/٣.

وقد ردَّ المالقي على مَنْ زعم أنّ "إِذَنْ" مركبةٌ، بقوله: "وهذا فاسدٌ من وجهين:

**أحدهما**: أنّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ، ولا يُدَّعى التركيبُ إلا بدليلٍ قاطعٍ.

**والثاني**: أنّها لو كانت مركبةً من "إذْ" و" أَنْ" لكانت ناصبةً على كلِّ حالٍ، تقدمت أو تأخرت، وعدمُ العملِ في المواضعِ المذكورةِ قَبلُ دليلٌ على عدم التركيب"(١).

كذلك رَدَّ القولَ بتركيبها العكبريُّ حيث قال:( وأمَّا:" إذن " فحرفٌ مفردٌ، وقال الخليلُ أصلُها( إذْ أنْ) فحذفت الهمزة ورُكِّبا ،كما قال في لن وهذه دعوى مجرَّدة )(٢).

## تَعْقِيبٌ:

اتضح مما سبق الخلاف بين النحويين في إذن، وهل هي مركبة أو بسيطة؟ فذهب جمهور النحويين إلى القول ببساطتها، وأيدهم في هذا المالقي والعكبري.

وذهب الخليل فيما حكى عنه سيبويه إلى القول بتركبها من إذْ" و"أَنْ، وأيده في هذا بعض الكوفيين، وابن مالك وحمل القول بتركبها على الأسهل، وهو الأرجح.

وذهب أبو على الرندي إلى أنها مركبة من "إذا" و "أَنْ".

---

(١) ينظر: رصف المباني ص ٦٧، ٦٨.

(٢) ينظر: اللباب ٢/٣٤.

## الفصل بين حتى وأو والفعل المنصوب بعدهما

يُنصبُ الفعلُ المضارعُ بـ أن مضمرةً وجوبًا بعد أو، وحتى ، فيجبُ إضمارُ أن بعد أو المقدرة بـ حتى أو إلا فتقدر بـ حتى إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئا فشيئًا وتقدر بإلا إن لم يكن كذلك فالأول كقوله:

لأستسهلنَ الصعبَ أو أدركَ المُنَى ∴ فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ [١]

أي: لأستسهلن الصعب حتى أدرك المني، فـ أدرك منصوب بـ أن المقدرة بعد أو التي بمعنى حتى، وهي واجبة الإضمار، والثاني كقوله:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ ∴ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما[٢]

أي: كسرت كعوبها إلا أن تستقيم، فـ تستقيم منصوب بـ أن بعد أو واجبة الإضمار.

وكذلك يجبُ إضمارُ أن بعد حتى نحو: سرت حتى أدخلَ البلد فـ (حتى) حرف جر، وأدخل منصوب بأن المقدرة بعد (حتى )هذا بشرط أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا، فإن كان حالًا أو مؤولًا بالحال وجب رفعه فتقول: سرت حتى أدخلُ البلد، بالرفع إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع وقصدت به حكاية تلك الحال نحو: كنت سرت حتى أدخلُها[٣].

---

(١) البيت من الطويل، مجهول القائل، وهو في: أوضح المسالك ١٥٧/٤، وشرح ابن عقيل ٨/٤، وشرح الأشموني ٢٩٥/٣، والتصريح٢٣٦/٢.
ـ والشاهد فيه : قوله ( أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع ( أدرك ) بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى.

(٢) البيت من الوافر، لزياد الأعجم، في ديوانه ص ١٠١، والكتاب ٤٨/٣، والمقتضب٩٢/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٥/٤ ، وبلا نسبة في: شرح المفصل ، لابن يعيش٩/٥ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٤، وشرح ابن عقيل ٩/٤، وشرح الأشموني ٢٩٥/٣، والتصريح٢٣٦/٢ .
ـ والشاهد فيه قوله:" أو تستقيما " حيث نصب الفعل المضارع تستقيم بأن مضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٨/٤: ١١، وشرح الأشموني ٢٩٥/٣ ،والتصريح٢٣٦/٢.

هذا وقد اختلف النحويون في الفصل بين حتى و أو والفعل المنصوب بعدهما :

فذهب الأخفش إلى جواز الفصل بين (حتى) و: (أو)، وبين الفعل المنصوب بعدهما، بالشرطِ، نحو: انتظرْ حتى إن قسم شيء، تأخذَ، بنصب: تأخذ، ولو جئت بالشرطِ مجزومًا، فليس لك في (تأخذ) إلا الجزم، وكذا بعد (أو)، نحو: لا أسير والله أو إذا قلت لك اركب: تركب بنصب تركب(١).

وذهب ابن السراج إلى أن الفصل بين حتى و أو والفعل المنصوب بعدهما قبيح، وذهب إلى أن الفصل بينهما بالظرف أسهل وأحسن من غيره نحو: سكت حتى إذا أردنا أن نقوم: يقول، افعلوا كذا وكَذا فترده على جواب ( إذا ) ولو رددته على حتى جاز على قبحه(٢).

قال الرضي:( واستقبحَ ابن السراج الفصلَ بينهما، وقال: الفصل بالظرف أسهل، نحو: سكت حتى إذا أردنا أن نقومَ: يقول، و: أقم حتى متى أكلنا تأكل، فالظرف مفصولًا به على قبحه، أسهل من حرف الشرط أعني (إن) (٣).

**تعقيب** :

مما سبق يظهر الخلاف في الفصل بين حتى وأو والفعل المضارع المنصوب بعدهما ، فأجاز الأخفش الفصل بينهما بالشرط، واستقبح ابن السراج الفصل بينهما، لكنه أجازه بالظرف مع قبح الفصل ، وذلك حملًا على الأسهل، وهو الصواب لأنه جاء الفصل بالظرف كثيرًا بين المتلازمين.

(١) الأصول ١٦٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٦١/٤، والهمع ٣٨٥/٢.
(٢) الأصول ١٦٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٦١/٤.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٦١/٤.

## جازم الفعل المضارع بعد سقوط الفاء

الأدواتُ التي تجزمُ فعلين، يُسَمَّى الأوَّلُ منهما: شَرْطًا، ويسمى الثاني: جَوَابًا وجَزَاءً، وإذا لم تصلحُ الجملةُ الواقعةُ جَوابًا لأنْ تقعَ بعد أداةِ الشرطِ وجَبَ اقترانُها بـ:" الفَاءِ ".

وقد حصر ابنُ هشامٍ وجوب الربط بالفاء في ستة مسائل(١).

هذا ، وقد اختلف النحويون في حذفِ الفاءِ الرابطةِ لجوابِ الشرطِ، على أقوال:

**الأول**: ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنها لا تحذفُ إلا لضرورة الشعر.

قال سيبويه:( وقد قاله الشاعرُ مُضطرًا، يشبِهُهُ بما يتكلمُ من الفعلِ، قال حسان ابن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ∴ والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ(٢))(٣)

ووجه الضرورة: أن البيت من بحر الطويل، و:" مفاعيلن " الواقع فيه لا يصيرُ:" مفاعلتن " بزحاف ولا غيره، بخلاف العكس، فلو صرح بالفاء، لصار إياه

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى ص ٩٢.

(٢) البيت من البسيط، قائله: كعب بن مالك، وهو في ديوانه ١٠٨ برواية:

..... ∴ والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سيان

ـ ويُنسب لحسان بن ثابت في: الكتاب ٦٤/٣، ٦٥، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد: معاني القرآن، للفراء ٤٧٦/١، والمقتضب ٧٠/٢، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٣٠٢/٩، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، ومعني اللبيب ص ٨١، ١٦٥، وشرح الأشموني ٢٠/٤، والهمع ٤٥٨/٢.

ـ والشاهد فيه قوله:" من يفعلِ الحسناتِ الله يشكرها "حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط:" يشكرها "، وأصله: فيشكرها، للضرورة .

(٣) الكتاب ٦٤/٣، ٦٥.

ومثله:" مستفعلن "، فإنه لا يصير:" متفاعلن "، بخلاف العكس، وليس لنا ما يثحركُ السَّاكن [١].

**الثاني**: ذهب الكوفيون [٢]، والأخفشُ[٣] وتبعهم ابنُ مالك [٤]، إلى جوازِ حذفِ:" الفاء " في غيرِ الضرورة واختيارًا، واستدلوا على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ[٥]﴾، وبقوله تعالى:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ[٦]﴾، في قراءة من رفع الكافين، وهي قراءة شاذة.

ويرى ابنُ جني أن ذلك ضعيفٌ في العربيةِ، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردودٍ، لأنه جاء عنهم، وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدرككم الموت[٧]، وقوله:( صلى الله عليه وسلم ) لهلال بن أمية:" البينة وإلا حَدٌّ في ظهرك"[٨].

**الثالث**: نقل أبو حيان، وابنُ هشام [٩]، والسيوطي[١٠]: عن المبردِ منع حذف الفاء مطلقًا. قال أبُو حَيَّانَ:( وفي محفوظي قديمًا أنَّ المُبَرِّدَ مَنَعَ من حَذْفِ:" الفَاءِ " في الضرورةِ، وأنَّهُ زَعَمَ في البيتِ الذي استُدلَّ به على جوازِ حَذْفِ:" الفَاءِ "، وهو قوله:

---

(١) منتهى أمل الأريب ٥٣٥/٢ ( رسالة ).
(٢) معاني الفراء ٢٨٨/١، ٤٧٦، وشرح الكافية، للرضي ٢٦٣/٢.
(٣) معاني القرآن، للأخفش ١٦٨/١.
(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٣٣.
(٥) من الآية ( ١٨٠ ) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٧٨) من سورة النساء. وهي قراءة طلحة بن سليمان، ينظر: المحتسب ١٩٣/١.
(٧) المحتسب ١٩٣/١.
(٨) أخرجه الترمذي ٣٣١/٥.
(٩) مغني اللبيب ص ١٦٥.
(١٠) الهمع ٤٥٨/٢.

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ∴ والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ

إنَّ الرِّوَايَةَ: فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهَا )[١].

وكما اختلف النحويون في حذف الفاء الرابطةِ لجواب الشرط وجزم المضارع بعدها، اختلفوا كذلك في جازمِ الفعلِ بعد سقوطِ الفاءِ إلى مذاهب:

**المذهب الأول**: ذهب ابنُ خروف[٢] إلى أن لفظَ الطلبِ ضُمِّنَ معنى حرفِ الشرطِ فجزمُ، واختار هذا ابنُ مالك، ونسبه إلي الخليل، وسيبويه[٣].

قال ابن مالك:( وتنفردُ الفاءُ بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها بما قبلها لما فيه من معنى الشرط، لا بأن مضمرة خلافًا لمن زعم ذلك)[٤].

**المذهب الثاني**: ذهب السيرافي، والفارسي[٥] وابنُ عصفور[٦] إلى أن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط؛ أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت.

قال السيرافي:( جُزمَ جوابُ الأمرِ والنهي والاستفهامِ والتمني والعرضِ بإضمارِ شرطٍ في ذلك كُلِّه، والدليل على ذلك قوله إن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء، إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي والمستفهم والمتمني والعارض، وليست بضمانات مطلقة )[٧].

**المذهب الثالث**: ذهب أكثرُ المتأخرين إلى أن الجزمَ بشرطٍ مقدرٍ دَلَّ عليه الطلبُ.

---

(١) الارتشاف ١٨٧٢/٤، ١٨٧٣.
(٢) شرح الجمل ٨٦٣/٢، ٨٦٤.
(٣) الكتاب ٩٣/٣.
(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ٣٩/٤.
(٥) ينظر: المسائل المنثورة ص ١٥٦، والتعليقة ٢٠٢/٢، والإيضاح العضدي ص ٣٢٢.
(٦) شرح الجمل ٣٠٨/٢.
(٧) شرح كتاب سيبويه ٢٩٩/٣.

**المذهب الرابع:** أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال:" ألا تنزل تُصِبْ خيرًا "، " فمعناه: لتصب خيرًا ، وهو ضعيفٌ، ولا يَطردُ إلا بتجوزٍ وتكلفٍ.

ورجح المرادي المذهبَ الثالث، لأربعة أوجه:

**أحدها:** أن ما ذهب إليه ابنُ مالك يستلزم أن يكون العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع.

**والثاني:** أن الإضمارَ أسهلُ من التضمين؛ لأن التضمينَ زيادةُ بتغييرِ الوضعِ، والإضمارُ زيادةٌ بغيرِ تغييرٍ، فهو أسهلُ.

**والثالث:** أن التضمينَ لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام.

**والرابع:** أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمنًا له "مع معنى" حرف الشرط؛ لما في ذلك من التعسف، ولا مقدرًا بعده لقبح إظهار بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه(١).

**تعقيب** :

اتضح مما سبق عرضه الخلاف بين النحويين في حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط وجزم المضارع بعدها ، كما اتضح الخلاف في جازم الفعل بعد سقوط الفاء.

ورجح المرادي المذهبَ القائل بأن الجزم بعد سقوط الفاء بشرط مقدر دل عليه الطلب، وكان من الأوجه التي رجح بها هذا المذهب الحملُ على الأسهل ، وذلك لأن الإضمار أسهل من التضمين، ولأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والاضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل، وهو الصواب .

---

(١) توضيح المقاصد ١٢٥٧/٢.

# الفصلُ الثاني

# الحملُ على الأسهلِ دراسةٌ تصريفيةٌ

## لم كان الميزانُ الصرفي ثلاثيًّا ؟

الميزانُ الصرفي: لَفْظٌ يُؤتَى به لبيانِ أحوالِ بنيةِ الكلمةِ في ثمانيةِ أمورٍ: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف، وعدمه(١).

ولما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثيًّا اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف: هي الفاء للحرف الأول، والعين الثاني، واللام للثالث(٢).

وقد علل الصرفيون عدم جعل الميزان الصرفي رباعيًّا أو خماسيًّا، بأنه لو كان الميزان رباعيًّا أو خماسيًّا ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين، والزيادة أسهل من الحذف(٣).

وذلك إذا أردت وزن الرباعي زِدْتَ لامًا ثانية، فتقول في وزن جعفر: فعلل، بزيادة لام ثانية، وفي وزن الخماسي تزيد لامين، فتقول في وزن: جحمرش: فعللل، من أجل هذا جعل العلماء الميزان ثلاثيًّا، تفاديًا للحذف في الرباعي والخماسي، وذلك حملًا على الأسهل، وهو كون الزيادة أسهل من الحذف.

**تعقيب**:

مما سبق تظهر العلة الصرفية التي من أجلها جعل الصرفيون الميزان الصرفي ثلاثيًّا ولم يجعلوها رباعيًّا ولا خماسيًّا، وذلك تفاديًا للحذف في الرباعي والخماسي، وذلك حملًا على الأسهل في اللغة، وهو كون الزيادة أسهل من الحذف، لذلك كان الميزان ثلاثيًّا.

---

(١) التصريح ٢/٣٥٨.

(٢) شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي ص ١٢ بتصرف.

(٣) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان ٢/٢١٠.

## زيادة النون في كِنْثَأْ[١] و سِنْدَأْو[٢] وقِنْدَأْو[٣]

من أحرف الزيادة: النون، ويحكم بزيادتها في موضعين:

**الأول:** إذا تطرفت بعد ألف مسبوقة بثلاثة أحرف أصول أو أكثر، نحو: عثمان، عطشان، زعفران . فإن لم تسبقها ألف أو لم يسبق الألف ثلاثة أصول فهي أصلية، نحو: برثن، أمان .

وإذا سبقت الألف بثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النون متوقفًا على اعتبار هذا الثالث، فإن اعتبرته أصلًا كانت النون زائدة، وإلا فهي أصل

ويكثر ذلك إذا كانت الألف مسبوقة بحرف مضعَّف مثل: حسَّان، فإن كان من الحُسْن، فوزنه:( فَعَّال ) لأن النون أصلية. وهو مصروف. وإن كان من الحَسِّ – القتل – فوزنه:( فعلان) لأن النون زائدة، وهو ممنوع من الصرف مع العلمية .

**الموضع الثاني** من موضعي زيادة النون: إذا كانت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو: غَضَنْفَر، عَقَنْقَل، قرنفل.

---

(١) رجل كِنْتَأْوٌ ورجلان كِنْتَأْوان ورجال كِنْتَأْوُونَ وهو الكثير شعر اللحية الكَثُّها اللسان (ك و ن).

(٢) جَمَلٌ سِنْدَأْوٌ وسِنْدَأْوان وسِنْدَأْوُونَ وهو الفسيح من الإبل في مِشْيَتِه اللسان (ك و ن).

(٣) رجل قَنْدَأْوٌ ورجلان قِنْدَأْوان ورجال قَنْدَأْوُون مهموزات وفي الحديث دخل عبد الله بن مسعود المسجدَ وعامة أَهله الكُنْتِيُّون فقلتُ ما الكُنْتِيُّون ؟ فقال الشُّيُوخُ الذين يقولون كانَ كذا وكذا وكُنْتُ اللسان (ك و ن).

فإن كانت في الصدر فهي أصلية نحو: نَهْشَل، إلا إذا دلَّ دليل على زيادتها كما في ( نَرْجِس؛ لأنها لو كانت أصلًا لكان وزنه ( فَعْلِل ) – بكسر اللام الأولى – وهو مفقود [١].

فإن كانت في الحشو فهي زائدة.

قال العكبري:( والنّونُ في كِنْثَأْو وسِنْدَأو وقِنْدَأْو زائدةٌ أيضًا ،والأُصولُ الكاف والثاء والهمزة والسين والدال والهمزة والقاف والدال والهمزة، والدليلُ على ذلك كثرةُ ما جاءَ من النّونِ في نظائره زائدةً، والواو لا تكونُ مع ثلاثةٍ أصولٍ أصلًا، ويُحقّقُ ذلك عِنْدي أنّا لو جَعَلنا النونَ أصلًا لكانت الهمزةُ إمَّا أصْلًا فيكون الوزن: فِعْلَلْوْ، ولا نظير له ،وإمَّا أن تكونَ زائدةً ،وهو بعيدٌ ،لأنَّ زيادةَ النُّونِ أسهلُ من زيادةِ الهمزةِ حَشْوًا، ولا يصحُّ أن يُجعلَ الجميعُ أصلًا لعدم النظير)[٢].

فحكم العكبري على النون بالزيادة في كِنْثَأْو وسِنْدَأو وقِنْدَأْو، وذلك حملًا على الأسهل، وهو أن زيادة النون حشوًا أسهل من زيادة الهمزة فحكم على النون بالزيادة من هذا الباب.

قال ابنُ هشامٍ:( وتزادُ متوسطةً (أي: النون) بثلاثةِ شروطٍ: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك؛ كغضنفر، وعقنقل، وقرنفل، وحبنطى، وورنتل؛ بخلاف عنبر، وغرنبق، وعجنس)[٣].

---

(١) الممتع في التصريف، لابن عصفور ٦٧/١، ٢٦٦، وأوضح المسالك ٣٢٦/٤، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٦/٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب٢٦٥/٢، ٢٦٦.

(٣) أوضح المسالك ٣٢٦/٤.

**تعقيب**:

اتضح مما سبق القول في زيادة النون وشروط زيادتها، وحكم العكبري على النون في كِنْثَأْو وسِنْدَأو وقِنْدَأْو بالزيادة ، وقوله هو الصواب، وذلك لما يلي:

**أولًا** : كثرةُ ما جاءَ من النّون في نظائرِه زائدةً، والواو لا تكونُ مع ثلاثة أصولٍ أصلًا.

**ثانيًا** : القول بأصالة النون لا نظير له في العربية فهو على وزن فعللو، وهذا غير موجود في أوزان العربية.

**ثالثًا** : أن زيادة النون حشوا أسهل من زيادة الهمزة حشوًا، ولا يصح أن تجعل الهمزة والنون أصلًا لعدم النظير.

## تذكير المؤنث

الْمُذكرُ أصلٌ للمؤنثِ، وَهُوَ ما خلا من عَلامَةِ التَّأْنِيث، لفظًا وتقديرًا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: أَحدُهمَا: حَقِيقِيّ، وَالْآخرُ: غير حَقِيقِيّ. فَأَما الْحَقِيقِيُّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الذَّكَر، نَحْو " الرَّجُل " و " الجَمَل ". وَأما غيرُ الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلك، نَحْو: " الْجِدَار " و " العَمَل ".

والمؤنثُ مَا كَانَت فِيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ، لفظًا أَو تَقْديرًا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: حَقِيقِيٌّ وَغيرُ حَقِيقِيّ.

أَما الْحَقِيقِيُّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الْأُنْثَى، نَحْو: " الْمَرْأَة " و " النَّاقة ".

وَأما غيرُ الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلك، نَحْو: " القِدْر " و " النَّار ". وَهُوَ أَيْضا على ضَرْبَيْنِ: **أحدهمَا** مَقِيسٌ، **وَالْآخر** غير مَقيس.

فَأَما المقِيس، فَمَا كَانَ فِيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيث لفظًا، وعلامةُ التَّأْنِيثِ على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا :أَلفٌ، وَالْآخرُ: تَاء، فَأَما الْأَلفُ، فعلى ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا :أَلفٌ مَقْصُورَةٌ، نَحْو: " حُبْلَى " و " بُشْرَى ". وَالْآخر ألف ممدودة، نَحْو: " حَمْرَاء " و " صحراء ". وَأما التَّاء، فنحو: " ضاربة " و " ذَاهِبَة ".

وَأما غيرُ المقِيس، فَمَا لم يكن فِيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ لفظًا، وَإِن كَانَت فِيهِ تَقْديرًا، وَقد جَاءَ ذَلِك فِي كَلَامهم كثيرًا، فَمن ذَلِك " السَّمَاء " الَّتِي تُظِلّ[1].

والمذكرُ أصلٌ والتأنيثُ فرعٌ عليه ، وقد علل النحاة كونَ التذكيرِ هو الأصلُ ، والتأنيثِ فرعٌ عليه بأمرين:

**أحدُهما** : مَجيئُهم باسمٍ مذكّرٍ يَعُمُّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ.

(١)البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري ص٦٥.

**الثاني**: أنّ المؤنّثَ يفتقرُ إلى علامةٍ، ولو كان أصلًا، لم يفتقرْ إلى علامةٍ، كالنكرة لمّا كانت أصلًا، لم تفتقر إلى علامة، والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا، افتقرتْ إلى العلامة، ولذلك إذا انضمَّ إلى التأنيثِ العَلَميّةُ، لم ينصرف، نحو: "زَيْنَبَ"، و"طَلْحَةَ"، وإذا انضمَّ إلى النكرةِ، انصرفَ، نحو: "جَفْنَةٍ"، و"قَصْعَةٍ". فإذا قد صار المذكّرُ عبارةٌ عن ما خلا من علاماتِ التأنيثِ، والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة. [١] قال سيبويه:( وإنمَّا كان المؤنثُ بهذه المنزلةِ ولم يكن كالمذكرِ لأن الأشياءَ كلَّها أصلُها التذكيرُ ثم تختصَّ بعد، فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ، والشيءُ يُذكَّرُ، فالتذكيرُ أولٌ، وهو أشدُّ تمكنًا، كما أنَّ النكرةَ هي أشدُّ تمكنًا من المعرفةِ، لأنَّ الأشياءَ إنمَّا تكونُ نكرةً ثم تعرفُ فالتذكيرُ قبلٌ، وهو أشدُّ تمكنًا عندهم. فالأولُ هو أشدُّ تمكناً عندهم[٢]). فإن كانت هناك كلمةٌ لا تعرفُ أ مذكرةٌ هي أو مؤنثةٌ، فتحملُ على أنها مذكرة[٣] وهو الأصلُ والأسهلُ.

وذلك أن الاسمَ الذي لا يكون فيه علامةٌ تأنيثٍ إن كان حقيقي التذكيرِ والتأنيثِ ، فإما أن يمتازَ فيه المذكرُ من المؤنثِ أو لا يمتازُ، فإن امتازَ يؤنثُ إن أردتَ التأنيثَ ، ويُذكَّرُ إن أردت المذكرَ، وذلك نحو : هند وزيد ، وإن لم يميز فيه المذكرُ والمؤنثُ فإن الاسمَ إذ ذاك مذكرُ سواءٌ أردتَ به المؤنثَ أم المذكرَ، وذلك نحو : برغوث[٤].

قال ابن جني:( متى أُشكلتْ عليك لفظةٌ فلم تدرِ مقصورةً هي أم ممدودة فاقصرْها ..... ومتى أُشكلتْ عليك مذكرةٌ هي أم مؤنثةٌ فذكرْها فإن تذكيرَ

---

(١) شرح المفصل ،لابن يعيش ٣/٣٥٢، وينظر: شرح ابن عقيل ٤/٩١، وشرح الأشموني٤/١٠٤:٩٨ ، والتصريح ٢/٢٨٥ .

(٢) الكتاب ٣/٢٤١.

(٣) معجم المذكر والمؤنث د/ محمد أحمد قاسم ص ١٠.

(٤) المذكر والمؤنث، للمبرد ص١٠.

المؤنثِ أسهلُ من تأنيثِ المذكرِ، وذلك لأن التذكيرَ هو الأصلُ ، والتأنيثُ هو الفرعُ كما أن القصرَ هو الأصلُ والمدُ هو الفرعُ، وكما أن كتب الألف في اللفظ ألفًا هو الأصل وكتبها ياء هو الفرع )[١].

وقال في الخصائص :(وتذكير المؤنث واسع جدًا لأنه رَدُّ فرعٍ إلى أصلٍ . لكنَّ تأنيثَ المذكرِ أذهبُ في التناكرِ والإغرابِ) [٢].

**تعقيب**:

ذكر ابن جني الحكم الفصل فيما أُشكلَ أمذكرٌ هو أو مؤنثٌ؟ أن يحملَ على التذكيرَ، وذلك لما يلي:

**أولًا**: الحملُ على الأسهلِ، وهو أن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر.

**ثانيًا**: أن المذكر أصل والمؤنث فرع ، كما أن القصر أصل والمد فرع.

(١) ينظر: الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ١/٥٠ .

(٢)الخصائص ٢/٤١٥.

## جمع الاسم الثلاثي المختوم بتاء التأنيث

أبنية الأسماء المختومة بتاء التأنيث ستة: فَعْلَةٌ وفَعَلَةٌ وفُعْلَةٌ وفُعَلَةٌ وفِعْلَةٌ وفَعِلَةٌ[1].

**الأول**: فَعْلَةٌ: جمعها بالتاء في أدنى العدد وتفتح العين فتقول: فَعَلاتٌ نحو: جَفْنَةٍ وجَفَناتٍ فإذا جاوزت أدنى العدد صار على فَعَالٍ مثل: قِصَاعٍ وقد جاء على فُعُولٍ وهو قليل مثل: مأنةُ ومُؤونٌ والمأنةُ أسفل البطن.

**الثاني**: فَعَلَةٌ: وهو بمنزلة فَعْلَةٍ وإن جاء شيء من بنات الواو والياء والمضاعف أجري مجرى الضرب وهو عزيز وذلك قولك: رَحَبةٌ ورَحبَاتٌ ورَقَبَةٌ ورَقَباتٌ ورِقابٌ .

**الثالث**: فُعْلَةٌ: تجمع على فُعُلاتٍ نحو: رُكْبةٍ ورُكُباتٍ وغُرفَةٍ وغُرُفاتٍ فإذا أردت الكثير كسَّرتَه على ( فُعَلٍ ) قلت: رُكَبٌ وغُرَفٌ، وقد جاء نُقرةٌ ونِقارٌ وبُرْمَةٌ وبِرامٌ ومن العرب من يفتح العين فيقول: رُكَباتٌ وغُرَفاتٌ وبنات الواو بهذه المنزلة نحو: خُطْوةٌ وخُطُواتٍ وخُطىً ومن العرب من يسكن فيقول: خُطْواتٌ وبناء الياء نحو: كُليةٍ وكُلىً ومُديةٍ ومُدىً اجتزأوا ببناء الأكثر ومَن خفف قال: كُلْياتٌ ومُدْياتٌ والمضاعف يكسر على ( فُعَلٍ ) مثل ركبة ورُكَب وقالوا: سُرّات وسُرَرٌ، ولا يحركون العين لأنها كانت مدغمةً والفِعالُ في المضاعفة كثير نحو: جِلالٍ وقِبابٍ ،والمعتلُ العين نحو: دَولةٍ ودُولاتٍ ودُولٍ.

وذكر المرادي أن ابن مالك[2] أجاز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع، وهما الإسكان والفتح، فيجوز في نحو: سدرة

---

(١) ينظر: الأصول /٤٣٩: ٤٤١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥/٢١: ٢٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٠٠ .

وهند من مكسور الفاء، وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإتباع والإسكان والفتح.

وأما نحو: جفنة ودعد، فلا يجوزُ فيه إلا الإتباع، ولا يسكن إلا في الضرورة(١).

وزعم بعض الصرفيين أن الفتح في غُرفات إنما هو على أنه جمعُ غُرف(٢).

فعلى هذا غُرَفاتٌ بالفتح جمع الجمع .

ورُدَّ بأن العدولَ إلى الفتحِ تخفيفًا أسهلُ من ادعاء جمع الجمع (٣).

ورُدَّ أيضًا بقول العرب: ثَلاثُ غُرَفَاتٍ، وفيه دلالة على القلَّة.

ووجْهُ الردِّ: أنه لو كان:" غُرَفاتٌ " جمع الجمع، والفتح فيه لكونه أصليًّا في مفردِهِ لا للتخفيفِ، لَمَا قيل: ثَلاثُ غُرَفَاتٍ؛ لأن لفظ:" ثَلاثٍ " ظاهر في الآحاد الثلاثة، وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد(٤).

وذكر سيبويه، والأخفش(٥)، أن الفتحَ لغةٌ لبعض العرب في جمع غرفة، ونسبها السيرافي إلى هُذيل(٦).

قال سيبويه:( ومن العربِ مَنْ يفتحُ العين إذا جَمَعَ بالتاء فيقول: رُكَبَاتٌ، وغُرَفَاتٌ)(٧)

---

(١) توضيح المقاصد ١٣٧٣/٣.
(٢) الارتشاف ٥٩٦/٤، وتوضيح المقاصد ١٣٧٣/٣، وحاشية الصبان ١٦٤/٤ .
(٣) توضيح المقاصد ١٣٧٣/٣، وحاشية الصبان ١٦٤/٤.
(٤) حاشية الصبان ١٦٤/٤.
(٥) الكتاب ٥٧٩/٣، ومعاني القرآن، للأخفش ١٨١/١.
(٦) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣١٩/٤.
(٧) الكتاب ٥٧٩/٣.

ويرى أبو علي الفارسي أن السكون في نحو: غُرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل علي ذلك بأنه لم يجيء السكون على المفتوح في الأصل إلا نادرًا في الشعر، فلا ينبغي أن يحمل عليه الشائع الكثير(١).

والضم هو الأصل عند النحويين ،لأنه إتباع لحركة الفاء كما اتفق في المفتوح والمكسور، والتسكين عندهم للتخفيف، وكذا الفتحة عندهم، عدلوا عن الضمة إليها تخفيفًا(٢).

قال ابن جني:( وهذا أدلُ دليلٍ على خفةِ الفتحةِ أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون إلي السكون )(٣).

ويرى أبو حيان: أن الفتح إتباعٌ لما بعدها، وأن التسكينَ تسليمٌ للمجموع وإبقاءٌ العين على حدها.

واستدل بقول سيبويه:( ومن العرب من يدع العين من الضمة في فُعلةٍ فيقول: عُرْواتٌ وخُطْواتٌ )(٤).

فهذا دليل على أنه سكون الأصل وأن الفتح والضم عارضان(٥).

**الرابع**: فِعْلَةٌ: نحو ما في القليل بالألف والتاء وتكسر العين نحو: سِدرةٍ وسِدراتٍ وكِسْرةٍ وكِسراتٍ.

**الخامس**: فَعِلَةٌ: نحو: نَعِّمةٌ ونَعِّمٍ ومَعِدةٍ ومَعِدٌ وذلك أن تجمع بالتاء ولا تغير.

---

(١) ينظر: الحجة ٢٦٨/٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤٩/٢.
(٣) ينظر: الخصائص ٥٩/٢، والتذييل والتكميل ٤٩/٢.
(٤) الكتاب ٥٩٨٠/٣.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤٩/٢.

**السادس**: فُعَلةٌ: نحو: تُخَمةٍ وتُخَمٍ وتُهَمةٍ وتُهَمٍ وليس هذا كرُطَبةٍ ورُطَبٍ ألا ترى أن الرطب مذكرٌ كالبُرِّ وهذا مؤنث كالظَّلَمِ والغُرَفِ .

**تعقيب**:

اتضح مما سبق عرضه أن فُعَلة ـــ بضم الفاء وفتح العين ـــ تجمع على فُعُلات بضم الفاء والعين ، نحو : ركبة : رُكُبات، وغُرفة : غُرُفات.

وأجاز ابن مالك فيها الإسكان والفتح .

وزعم بعض الصرفيين أن الفتح في غُرَفات على أنه جمع غُرَف ، فهو جمع الجمع، ورُدَّ هذا القول بأن العدول إلى الفتح من أجل التخفيف أسهل من ادعاء جمع الجمع ، فيظهر من هذا الرد جواز الفتح في غُرَفات ، للتحفيف حملًا على الأسهل ،وهو طلب الخفة، لا ادعاء جمع الجمع.

## خلفاء في جمع خليفة

اختلف الصرفيون في جمع خليفة على خلفاء إلى مذهبين:

**المَذْهَبُ الأَوَّلُ**: يرى سيبويه أن خلفاءَ جمعُ خليفة، لأنه وإن كان فيه التاء، إلا أنه للمذكرِ فهو بمعنى المجردِ كـ: كريم وكرماء، فكأنهم جمعوا خليفًا على خلفاء(١).

قال في الكتاب:( وقالوا: خليفة وخلائف، فجاءوا بها على الأصل، وقالوا: خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا خليفًا، حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير )(٢).

فسيبويه يرى أن خلفاء جمع خليفة بالحمل على المعنى، وكأنهم جمعوا خليفًا، وذلك لأن الهاء لا تثبت في جمعه.

**المَذْهَبُ الثَّانِي**: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن خلفاءَ جمعُ خليفٍ، أما خليفة فجمعه خلائف(٣)، لأن فَعِيلَةَ لا تجمع على فُعَلاء(٤).

وأيده في هذا ابن سيده قال:( وأما خلائفُ فعلى لفظِ خليفةٍ، ولم يعرف خليفًا، وقد حكاه أبو حاتم، وأنشد لأوس بن حجر:

إن من القومِ موجودًا خليفتُه ∴ وما خليفُ أبى وهبٍ بموجودِ )(٥) (٦)

---

(١) شرح الشافية، للرضى ٢/ ١٥٠.
(٢) ٣/ ٦٣٦.
(٣) التكملة ص٤٦٨، وينظر مذهبه أيضًا في: الارتشاف ١/ ٤٤٤، والتصريح ٢/ ٣١٢.
(٤) اللسان "خ ل ف"
(٥) البيت من البسيط، وهو في: ديوانه ص٢٥، وفى شرح المفصل، لابن يعيش ٥/ ٥٢، وشرح الشافية، للرضى٢/ ١٥٠، واللسان "خ ل ف"، وشرح شواهد شرح الشافية، للبغدادي١٣٩.
ـ والشاهد فيه: قوله:" خليف " حيث جاء بمعنى خليفة، فيكون جمع خليف على خلفاء، وجمع خليفة على خلائف.
(٦) المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٢١.

واختار هذا أيضًا ابنُ الحاجب قال:( وجاء خلفاءُ، وجعلُهُ جمعَ خليفٍ أولى)[١].

ورُدَّ هذا المذهب: بأنه سُمِعَ في جمعِ فقيرة: فقراء، ولم يقولوا: فقائر[٢].

هذا وقد جاء القرآن الكريم بالجمعين قال تعالى:﴿ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ[٣]﴾، وقال تعالى:﴿"هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ[٤]﴾.

هذا وقد جعل ابن يعيش خلفاء جمعًا لخليفة، لأنه الأسهلُ، لأن الخليفةَ لا يكون إلا مذكرًا فجُمِعَ على المعنى دون اللفظِ [٥]، فهو بهذا يرجحُ مذهبَ سيبويه، سيبويه، وبه قال ابنُ مالك [٦]، والأشموني[٧]، والسيوطي[٨].

بينما تأول ابنُ عصفور:" خلفاء" على وجهين[٩].

**أحدهما**: أن يكون شاذًا في جمع خليفة، فيكون كـ: فقراء وسفهاء.

**والآخر**: أن يكون جمعَ خليفٍ، فإنه يقال: خليفة وخليف.

**تَعْقِيبٌ** :

تَبيَّنَ مما سبق أن في جمع خليفة على خلفاء مذهبين:

أرى أن الصواب منهما هو مذهب سيبويه ومن وافقه، وذلك لأن خلفاء جمع خليفة، بالحمل على المعنى لا على اللفظ، لأن خليفة لا يكون إلا مذكرًا، كما أنه الأسهل في جمع خليفة.

---

(١) ينظر: نص الشافية، بشرح الشافية ، للرضى ٢/ ١٤٩.
(٢) ينظر: الارتشاف ١/ ٤٤٤، والمساعد ٣/ ٤٤٥.
(٣) من الآية( ٦٩ ) من سورة الأعراف.
(٤) من الآية( ٣٩ ) من سورة فاطر.
(٥) شرح المفصل ٥/ ٥٢.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦١.
(٧) شرح الأشموني ٤/ ١٣٩.
(٨) الهمع ٣/ ٣٢٠.
(٩) ينظر: شرح الجمل ٣/ ٥٥٢.

## جَمْعُ الجَمْعِ بين القياسِ والسماعِ

اختلف الصرفيون في جمعِ الجمعِ هل هو قياسي أو سماعي؟ على ثلاثة مذاهب:

**المَذْهَبُ الأَوَّلُ**: ذهب سيبويه إلى أن جمعَ الجمعِ لا يكون قياسًا مطردًا، وإنما يتوقف فيه عند السماع، ولا يقاس عليه لقلته(١).

قال في الكتاب:( اعلمْ أنه ليس كُلُّ جمعٍ يُجْمَعُ، كما أنه ليس كُلُّ مصدرٍ يُجْمَعُ كالأشغالِ، والعقولِ، والحُلومِ، والألبابِ، ألا ترى أنك لا تجمعُ الفكرَ، والعلمَ، والنظرَ، كما أنهم لا يجمعون كُلَّ اسمٍ يقعُ على الجميعِ، نحو: التمر، وقالوا: التمران، ولم يقولوا: أبرار، ويقولون. مصران ومصارين كأبيات وأبابيت وبيوت وبيوتات )(٢).

وهو مذهب الجرمي أيضًا(٣).

واختار أكثرُ العلماء هذا المذهب، فاختاره الصيمري، قال:( اعلم أن جمع الجمع ليس بمطرد ولا يتجاوز ما جمعته العرب، والذى يجمع ما كان على وزن أقل العدد نحو أفعل وأفعال وأفعلة )(٤).

واختاره كذلك ابنُ يعيش، وبَيَّنَ أن الغرضَ من الجمعِ الدلالةُ على الكثرةِ، وذلك يَحصلُ بلفظِ الجمعِ، فلا يكون هناك حاجةٌ إلى جمعٍ ثانٍ.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧٤، وشرح الشافية، للرضى ٢/ ٢٠٨، والارتشاف ١/٤٧٤. ١/٤٧٤.

(٢) الكتاب ٣/٦١٩.

(٣) المخصص ١٤/١١٧، ١١٨، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥/ ٧٤، والارتشاف ١/٤٧٤.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢/٦٨١.

قال:( اعلم أن جمعَ الجمعِ ليس بقياسٍ، وإنما يُوقفُ عند ما جمعُوه من ذلك، ولا يُتجاوزُ إلى غيرِه، وذلك لأن الغرضَ من الجمعِ الدلالةُ على الكثرةِ، وذلك يَحْصُلُ بلفظ الجمعِ فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمعٍ ثانٍ، وقد جاء ذلك في جمع القلة وفى جمع الكثرة، وهو في جمع القلة أسهل لدلالته على القلة، فإذا أُريدَ جمعوه ثانيًا)[١].

وهو اختيار ابنُ عصفور، قال:( ومما شذَّ فجُمِعَ وبابُه أن لا يجمعَ الجمعُ، لكنه قد جاء منه شيءٌ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه فمن ذلك: أياد في جمع أيد، وأواطب في جمع أو طب )[٢].

واختاره كذلك الرضي[٣].

**المَذْهَبُ الثَّانِي**: ذهب المبرد، والرماني [٤]إلى جوازِ قياس جمع الجمع، فيقاس ما لم يرد على ما ورد منه.

قال المبرد:( والجمعُ يُجمَعُ إذا اختلفتْ أنواعُه، وكذلك تقول: طريق وطرق وطرقات، وأوطب وأواطب، وما لم أذكره لك من الجمعِ فجمعُه جائزٌ، إلا ما كان على مثالِ مفاعيلَ أو مفاعلَ، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية )[٥].

**المَذْهَبُ الثَّالِثُ**: ذهب ابنَ السراجِ، وابنُ مالك[٦] إلى قياسِ جمعِ الجمعِ في غيرِ ما كان على مثالِ مفاعلَ ومفاعيلَ أو أفعلة، أو فعلة[٧].

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٧٤.
(٢) شرح الجمل ٢/ ٥٦٠,٥٦١.
(٣) شرح الشافية ٢/ ٢٠٨..
(٤) الارتشاف ١/ ٤٧٤، والهمع ٣/ ٣٣٤.
(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٣٠ حاشية.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ٩٨٩٨، والتسهيل ص٢٨٢.
(٧) التسهيل ص٢٨٢..

قال ابنُ السراج:( وكُلُّ بناءٍ ليس من أبنيةِ الجموعِ ليس على:"مفاعلَ" و:" مفاعيلَ" إذا اختلفتْ ضروبُهُ فجمعُهُ عندي جائزٌ، وقياسُهُ أن ينظرَ إلى ما كان على بنائه من الواحدِ أو على عدتِهِ فتكسره على مثال تكسيره )[1].

**تَعْقِيبٌ**:

اتضح مما سبق عرضه أن في قياس جمع الجمع ثلاثة مذاهب:

أرى أن الراجح منهما هو ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه، وهو أن قياس جمع الجمع سماعي لا يقاس عليه غيره، لقلة ما ورد من ذلك، وأنه في جمع القلة أسهل لدلالته على القلة.

(١) ينظر: الأصول ٣/ ٣، ٣٢.

## جَمْعُ الاسْمِ الخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ

لا يُكَسَّرُ الاسمُ الخماسيُّ إلا على استكراهٍ، ولا يتجاوز به – إنْ كُسِّرَ – هذا المثال بعد حَذْفِ خامِسِهِ، كقولهم في: فَرَزْدَق: فَرَازِد.

وذلك لِسَبَبَيْنِ:

**الأَوَّل:** أنه مُسْتَقِلٌّ في مفردِهِ، فإذا جُمِعَ زادَ استثقالًا إنْ بقيتْ حروفُهُ، أو أُخلَّ به إنْ حُذِفَ منها؛ لأنَّ الجَمْعَ: ثَقِيلٌ.

**الثَّاني:** إفراطُهُ في الثِّقلِ بطولِهِ، وكثرةِ حروفِهِ، وبُعْدُهُ عن المثالِ المعتدلِ، وهو: الثلاثيّ، وتكسيرُهُ، يزِيْدُهُ ثِقْلًا بزيادةِ ألفِ الجمعِ فكرهوا تكسيرَهُ لذلك(١).

فإذا أُريدَ تكسيرُ الخماسيِّ حذفوا منه حَرفًا، ورَدُّوه إلى الأربعةِ، وهذا الحرفُ المحذوفُ، هو: الحرفُ الأخيرُ، فتقول في جَمْعِ: سَفَرْجَل، وشَمَرْدَل: سَفَارِج، وشَمَارِد.

وإنما حُذِفَ الحرفُ الأخيرُ دون غيرِهِ؛ لوجوهٍ:

**أَوَّلها:** أنَّ الجَمْعَ يَسْلَمُ حتى ينتهيَ إليه، فلا يكون له موضعٌ.

**ثَانِيها:** أنَّ الحرفَ الأخيرَ أضعفُ حروفِ الكلمةِ.

**ثَالِثها:** أنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي أَثْقَلَ الكلمةَ.

**رَابِعها:** أنَّ الحذفَ آخر الكلمةِ أكثرُ من غيره، إذ هو موضعُ التغييرِ(٢).

---

(١) شرح المفصل ،لابن يعيش ٣٩/٥، والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ٥٤٢/١، وتوضيح المقاصد ٧٧/٥.

(٢) المقتضب ٢٢٨/٢، وأسرار العربية ٣٥٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٩/٥، والإيضاح في شرح المفصل ٥٤٢/١.

هذا إذا لم يوافق الحرفُ الرابعُ من الخماسيِّ حَرْفًا زائدًا، مثل: سَفَرْجَل، وشَمَرْدَل، فـ :" الجيمُ، والدَّالُ " ليسا من حروفِ الزيادةِ، فتقول فيهما: سَفَارِج، وشَمَارِد، بحذْفِ الخامسِ وجوبًا.

فإن وافقَ الحرفُ الرابعُ من الخماسيِّ حرفًا زائدًا لفظًا، كالنونِ في: خَدَرْنَق، أو مَخْرَجًا كدال: فَرَزْدَق، ففي تكسيرِهِ، ثلاثةُ آراء:

**الأول** : ذهب سيبويه[١] إلى جواز حذف الخامس، وإبقاء الرابع فتقول في: خدرنق، وفرزدق: خدارن، وفرازد، وهو الأجود. أو حذف الرابع وإبقاء الخامس، فتقول في خدرنق: خدارق، وذلك لأن النون من حروف الزيادة، وفي فرزدق: فرازق، بحذفِ الدَّالِ، لأنها من مخرجِ التاءِ، والتاءُ من حروفِ الزيادةش، فلما كانت كذلك وقَرُبتْ من الطرفِ حذفوها [٢].وإنما أُجري الحرفُ الرابعُ من خدرنق، وفرزدق، مُجرى الحرف الزائد، لأنه لا يمكن الوصول إلي مماثلةِ مَفَاعل، مفاعيل، إلا بحذفه، نحو: واو( فَدَوكس)، وميم (مُدَحرج، ونظيرهما[٣].

وهذا الرأي اختيار أبي علي الفارسي[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، والسيوطي[٧].

---

(١) الكتاب٣/٤١٧، ٤٤٨.

(٢) الكتاب٣/٤١٧، ٤٤٨، والتكملة ، لأبي علي الفارسي ص ٤٨٦ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥/٣٩، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٤/١٨٧٥.

(٣) التذييل والتكميل، لأبي حيان ٨/٤٩٥ .

(٤) التكملة ص ٤٨٦.

(٥) شرح المفصل ٥/٣٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٥ .

(٧) الهمع ٣/٣٢٩

**الثاني**: ذهب الكوفيون والأخفش، إلى جوازِ حذفِ الحرفِ الذي قبل الرابع، في مثل: فرزدق، وخدرنق، فيجيزون في الجمع: فرادق، وخدانق، بحذف: الزاي من فرزدق، والراء من خدرنق. وعللوا ذلك بعلتين:

**إحداهما**: أنهم رأوا حذفَ الثالثِ أسهلَ، إذ تحلُ محلَهُ ألفُ الجمعِ فيبقى ما قبل الألف مُعادلًا لما بعدها، في كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب.

**الثانية**: أنهم رأوا بالثالث حصول الامتناع من الوصول إلى مماثلو مفاعل، أو مفاعيل، فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثًا فحذفوه، نحو:( واو ) فَدوكَس، حيث قالوا: فداكس[١].

**الثالث**: ذهب المبرد، وابن السراج، وابن الحاجب، إلى وجوب حذف الخامس في نحو: فرزدق وخدرنق.

قال المبرد:( وفي فرزدق: فرازد، وفي شمردل: شمارد، وكذلك جمع هذا، وقد يقال في: فرزدق: فرازق، وليس بجيد [٢]).

وقال ابن السراج، وابن الحاجب:( والقياس: فرازد[٣] ). والعلة في ذلك: أن ما كان من الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصليًّا، فهو بمنزلة غيره من الحروف[٤]، وأن الثقل حصل بالحرف الخامس[٥].

---

(١) توضيح المقاصد٥/٧٧، ٧٨، وشرح الأشموني ١٤٧/٤، والهمع ٣٢٩،٣٣٠/٣.
(٢) المقتضب ٢٢٨/٢، وينظر أيضا ٢٤٨/٢.
(٣) الأصول ١٢/٣.
(٤) المقتضب ٢٤٨/٢.
(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٢/١.

**تعقيب**:

مما سبق عرضه يتضح أن الكوفيين والأخفش، يرون حذف الحرف الثالث عند جمع الاسم الخماسي المجرد، وبنوا مذهبهم هذا بالحمل على الأسهل، وذلك لأن ألف الجمع تحل محله فيبقى ما قبلها مُعادلًا لما بعدها في نظم الحروف، وإن كنت أرى ــ والله أعلم ــ أن ما ذهب إليه المبرد، ومن وافقه هو الأجود والأقرب للصواب، وهو الذي يجري عليه القياس، وذلك لأن الثقل حصل ونشأ من الحرف الخامس، فهو أولى بالحذف، ولأن الحذف في أواخر الكلم أكثر من غيره.

## تصغير ما كانت عَيْنُهُ بَدَلًا

إن كانت عينُ الثلاثي ألفًا فهي ثلاثة أقسام: زائدة، وأصل، وبدل، فالزائدة: نحو ألف ناس، تقول في تحقيره: نُويس، وأصله: أناس ففاء الكلمة محذوفة، واشتقاقه من الأنس، والأصل نحو ألف: غاق، وجاه، لو سميتَ بهما وأردتَ تحقيرَهما رَدَدْتَهما إلى الواو فقلت: غُويق وجُويه، وإنما حَمَلْتَ هذين على الواو، لأن الألف ساكنة مضموم ما قبلها فقلبت واوًا.

والبدل إن كان معلوم الأصل رددته إلى أصله واوًا كان أو ياء، فالواو نحو: مال وحال تقول في تحقيرهما: مُويل، وحُويلة، ولقولهم في الجمع: أموال وأحوال.

وقولهم في الفعل: تمول وتحول، قال الشاعر:

كأنَّ الفتَى لَمْ يَعْرَ يومًا إذا اكْتَسَى ∴ ولم يَكُ صُعْلُوكًا إذا ما تَمَوَّلا[(١)]

وقال:

إذا جانِبٌ أَعْياكَ فاعْمِدْ لجانِبٍ ∴ فإنَّكَ لاقٍ في بِلاد مُعَوَّلا[(٢)]

والمنقلبة عن ياء نحو ألف عاب وناب، تقول في تحقيره: عُيب ونُييب، لأنهم قالوا: عيب في معنى عاب[(٣)].

---

(١) البيت من الطويل، لجَابر بن الثَّعْلَب الطَّائِي، كما في: الحماسة البصرية ص٣٤٤، وفي شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي١/٣٠٥، وبلا نسبة في: الكامل، للمبرد٢/٩٠، وتوجيه اللمع ص ٥٥٥.

ــ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" تَمَوَّلا " على أن أصل ألف:" مال " الواو.

(٢) البيت من الطويل، لجَابر بن الثَّعْلَب الطَّائِي، كما في: الحماسة البصرية ٣٤٤، وفيه:" مُعَوَّلا " مكان:" محولا "، وبلا نسبة في: توجيه اللمع ٥٥٥.

ــ الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" تَحوَّلا " على أن أصل ألف:" حال " الواو.

(٣) توجيه اللمع ص ٥٥٥.

وحملَ سيبويه الألف في:" مالٍ "، وخافٍ " على الواو؛ وذلك أسهل من الحمل على الياء.

قال:( وسألت الخليل عن:" خافٍ "، و:" المال " في التحقير فقال: خافٍ يَصلحُ أن يكون فاعلًا ذهبت عينُه، وأن يكون فِعلًا، فعلى أيهما حملتَهُ لم يكن إلا بالواو، وإنما جاز فيه فعلٌ؛ لأنه من: فعلت أفعل" وأخافُ دليلٌ على أنها فعلت كما قالوا: فَزِعْتَ تَفْزَعُ، وأما مالٌ فإنه فعلٌ، لأنهم لم يقولوا: مائلٌ ونظائره في الكلام كثيرة، فاحمله على أسهل الوجهين )[١].

وإنما حمل سيبويه:" مال " على الواو؛ لأنهم لم يقولوا: مائل، فيحكم أنه فاعِلٌ محذوف العين، فإذا لم يسمع منه فاعِل حكمْتَ أنّه:" فَعِلٌ "، ولم تحكم على حذف شيء منه إلا بثَبَتٍ، وحمله على:" فَعِل " وهو أسهل الوجهين[٢].

**تعقيب** :

ظهر مما سبق القول في تصغير خافٍ ، ومالٍ، وأن الألف فيها تحمل على أنها بدل من الواو ، وذلك بالحمل على أسهل الوجهين، وهو كونها مبدلة من الواو لا الياء.

(١) الكتاب٣/٤٦٢.
(٢) التعليقة ٣/٣١٦.

## أصل ليس

( لَيْسَ )، كَلِمَةُ نَفْى، وَتَدخلُ عَلَى الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ فيُرفعُ المُبتَدأُ ويُسَمَّى اسْمَهُا، ويُنْصبُ الخَبَرُ ويُسَمَّى خَبَرَهُا، تقولُ: لَيْسَ الرَّجُلُ حَاضِرًا.

واختلف الصرفيون في أصلها :

فذهب الجمهورُ إلى أن أصلها:" لَيسَ " بكسر العين، فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلبِ الياءُ ألفًا ، لأنه جامدٌ فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب [١].

واستدلوا لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى لاس بالقلب كباع أو بالضم لقيل فيها: لُست بضم اللام، ولا يقال إلا لَست بفتحها، قال أبو حيان: على أنه قد سُمعَ فيها لُست بالضم، فدَلَّ على أنها بُنيتْ مرةً على فُعل ومرة على فَعل[٢]

وحكى الفراءُ لِست بكسر اللام [٣].

وذكر الفيروز آبادي: أن أصل ليس: لَيسَ كفرِحَ فَسُكِّنَتْ تَخْفِيفًا . أو أصلُهُ: لا أيْسَ طُرِحَتِ الهمزةُ وأُلْزِقَتِ اللامُ بالياءِ .والدليلُ قولُهم: ائْتِنِي من حيثُ أيْسَ وليس أي: من حيثُ هو ولا هو أو معناهُ: لا وُجِدَ أو أيْسَ أي: موجودٌ ولا أيْسَ: لا موجودٌ فَخَفَّفوا وإنما جاءَتْ بمعنى لا التَّبْرِئَةِ [٤].

---

(١) اللمع في العربية، لابن جني ص ٣٦، والصحاح ٩٧٦/٣، والجنى الداني ص ٤٩٣، ومغني اللبيب ص ٢٩٣، والعباب الزاخر ١٩٣/١، والقاموس المحيط٤٧٠/١، والهمع ٤٢٢/١.

(٢) الهمع ٤٢٢/١.

(٣) الهمع ٤٢٢/١، و حاشية الصبان ٢٢٧/١ .

(٤) القاموس المحيط ٤٧٠/١.

وَمَعْنَاهَا: نَفْيُ مَضمُونِ الجُمْلَةِ فِي زَمَانِ الحَالِ، تَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الآنَ، ولا تَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا، هَذَا قَولُ الجُمْهورُ(١).

**تعقيب** :

مما سبق عرضه يتضح أن ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الصواب، وهو أن ليس أصلها:" لَيسَ " بكسر العين، فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء، ولم تقلب الياء ألفًا ،لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب، فحملوا القول بتخفيف العين فيه على الأسهل، لأن التخفيف أسهل من القلب، ولم تقلب ألفا لعدم تصرفها.

(١) المفصل ، للزمخشري ص ٢٦٨، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ص ٩٠٦، وشرح الكافية، للرضي ٤/ ١٩٨، ومغني اللبيب ص ٢٩٣.

## أصل آيةٍ ووَزْنُها

اختلف العلماءُ في أصلِ آية وزنها وما جاء على شاكلتها كـ:" غاية وطاية " على عدة مذاهب:

**المَذْهَبُ الأَوَّلُ** : ذهب الخليلُ إلى أن آية وزنها:" فَعَلة " بالتحريك، وأصلها: أيية.

قال سيبويه:( هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت، وإن كان لم يستعمل في الكلام، لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس .... فمما جاء في الكلام على أن فعلة مثل: بعت: آي، وغاية، وآية، وهذا ليس بمطرد، لأن فعله يكون بمنزلة خشيت ورميت، وتجرى عينه على الأصل. فهذا شاذ كما شذ: قود، وروع، وحول ، في باب قلت، ولم يشذ هذا في فعلت، لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه فعل ويفعل، هذا قول الخليل.

وقال غيره[١]: إنما هي أية وأي فعل، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف، كما قالوا: الحيوان .... وهذا قولٌ )[٢].

واختار المبرد ما ذهب إليه الخليل، قال:( هذا باب ما جاء على أن فعلة على مثال حييت وإن لم يستعمل، لأنه لو كان فعلاً للزمته علة بعد علة، فرفض ذلك من الفعل، لما يعتوره من العلل، وذلك نحو: غاية، وراية، وثابة.

فكان حق هذا أن يعتل منه موضع اللام، وتصحح العين، كما ذكرت لك في باب حييت، فيكون فعلة منه على مثال حياة، ولكنه إنما بنى اسماً فلم يجر على مثال الفعل هذا قول الخليل، وزعم سيبويه... أن غير الخليل، ولم يسمهم كان

---

(١) هو الفراء.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٩٨/٤.

يقول: هي فعلة في الأصل، وكان حقها أن تكون أية، ولكن لما التقت ياءان، قلبوا إحداهما ألفاً كراهية التضعيف، وجاز ذلك لأنه اسم غير جارٍ على فعل، وقول الخليل أحب إلينا )[١]

واختار هذا المذهب ابن يعيش[٢].

**المَذْهَبُ الثاني**: ذهب الكسائي إلى أن "آية" على وزن: فاعلة، وأصلها: آيية، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى[٣].

**المَذْهَبُ الثَّالِثُ**: ذهب الفراء إلى أن آية على وزن " فعلة" وأن الأصل: "أية" فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفًا، قال: وإذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها نحو: "عيب وعاب" و " ذيم وذام " [٤] فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى[٥].

وقد نسب هذا المذهب إلى سيبويه[٦]، واختاره ابن مالك[٧]، وعلل ذلك بأن أسهل الوجوه، وتابعه في هذا ابن عقيل، وبين كونه أسهل الوجوه في وزن أية حيث قال:( ووجه كونه أسهل، أنه ليس فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن ولكن القياس التصحيح والإدغام، فأبدلوا تخفيفًا، وإذا أبدلوا في توبة ونحوها،

---

(١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٨٩ .

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٠٠ .

(٣) شرح الشافية، للرضى ١١٨/٣، وينظر هذا المذهب في: اللباب ٤٢٣/٢، والممتع ٥٨٣/٢.

(٤) الذيم والذام: العيب . اللسان "ذ أ م " .

(٥) الممتع ٢/ ٥٨٣ .

(٦) ينظر: اللباب ٤٢٣/٢، والارتشاف ٣٠١/١. ولم أعثر في الكتاب على ما يؤيد صحة هذا القول .

(٧) ينظر: التسهيل ص ٣١٠ .

حيث قالوا: تابة، فقال: قبلت توبتك وتابتك ..... فلأن يبدلوا عند اجتماع الياءين أحرى )[١].

وقد حكم ابن عصفور بفساد ما ذهب إليه كل من الكسائي والفراء، مؤيدًا ما ذهب إليه الخليل.

قال مبينًا فساد مذهب الكسائي:( وهذا الذى ذهب إليه فاسد، لأن فيه أيضًا ما في مذهب الخليل من إعلال العين، لأن الحذف إعلال مع أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرد مع أنه ادعى أصلاً لم يلفظ به، ولا مانع يمنع لو كان ذلك، "فتبين أن الأولى، ما ذهب إليه الخليل )[٢].

وقال مبينًا فساد مذهب الفراء:( وهذا الذى ذهب إليه فاسدٌ، لأن فيه إعلال العين، مع أن العين معتلة كما في مذهب الخليل، مع أن إبدال الياء الساكنة ألفًا ليس بمستمر، وأما العاب والعيب، والذام والذيم، فهما مما جاء على فعل تارة، وعلى فعل أخرى )[٣].

كذلك رد الفراء مذهب أستاذه الكسائي.

جاء في لسان العرب:( قال[٤]: وكان الكسائي يقول: إنه فاعلة منقوصة، قال الفراء: ولو كان كذلك ما صغرها "إيية" بكسر الألف.

قال[٥]: وسألته عن ذلك فقال[٦]: صغروا عاتكة، وفاطمة، عتيكة، وفطيمة، وفطيمة، فالآية مثلهما، وقال الفراء: ليس كذلك، لأن العرب لا تصغر فاعلة على

---

(١) ينظر: المساعد ١٦٨/٤.
(٢) ينظر: الممتع ٥٨٣/٢.
(٣) ينظر: الممتع ٥٨٣/٢.
(٤) أي: الفراء.
(٥) أي: الفراء.
(٦) أي: الكسائي.

فعيلة، إلا أن يكون اسمًا في مذهب فلانة، فيقولون: هذه فطيمة قد جاءت إذا كان اسمًا، فإذا قلت: هذه فطمية ابنها، يعنى: فاطمته من الرضاع لم يجز )[١].

وقد حكم ابن منظور على أن قلب الياء ألفًا في "آية"، كما ذهب الفراء شاذ[٢].

**المَذْهَبُ الرَّابِعُ**: قيل: إن آية على وزن: "فعلة" أصلها: أيية، كسمرة تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا[٣].

ورُدَّ هذا المذهب، بأنه لو كان كذلك ما كان يجب قلب الضمة كسرة[٤].

**المَذْهَبُ الخَامِسُ**: قيل: إن آية على وزن: فعلة، كنبقة، فقلبت الياء الأولى ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصلها: أيية[٥] واختاره ابن هشام.[٦]

ورُدَّ هذا المذهب أيضًا، بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام، كحيى وحى[٧].

**المَذْهَبُ السَّادِسُ**: قيل: إن آية، أصلها: أيية، كقصبة، كما هو مذهب الخليل، إلا أنه أعلت الياء الثانية على القياس، فصار: أياة كحياة، ونواة، ثم قدمت اللام على موطن العين، فوزنها: فلعة[٨].

---

(١) ينظر: اللسان ( أ ي ا ).
(٢) ينظر: اللسان ( أ ى ا ).
(٣) ينظر: هذا المذهب في: الارتشاف ٣٠١/١، والتصريح ٣٨٨/٢.
(٤) التصريح ٢/ ٣٨٨ .
(٥) ينظر هذا المذهب في: اللباب ٤٢٣/٢، والارتشاف ٣٠١/١، والتصريح ٣٨٨/٢.
(٦) أوضح المسالك ٤/ ٣٩٥.
(٧) شرح الأشموني ٣١٧/٤، والتصريح ٣٨٨/٢ .
(٨) ينظر هذا المذهب في: الارتشاف ١/ ٣٠١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٢/ ٣٨٨.

**تَعْقِيبٌ** :

بعد عرض مذاهب العلماء المختلفة في أصل آية وزنها، أستطيع أن أقول إن الرأي الراجح من هذه الآراء ،هو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد، واختاره المبرد، وابن يعيش، وابن عصفور، وذلك لما يلى:

١- أن الفراء قد حكم بفساد مذهب أستاذه الكسائي.

٢- كما حكم ابن عصفور بفساد ما ذهب إليه الكسائي والفراء، وهذا يكفي في عدم الأخذ برأييهما.

٣- أن ابن منظور قد حكم على قلب الياء ألفًا في مذهب الفراء بالشذوذ، فلم يبق إلا مذهب الخليل، وهو أن آية وزنها: فعلة، وأصلها: أيية، لسلامته من الرد والاحتجاج عليه.

بينما اختار ابن مالك مذهب سيبويه، وعلل ذلك بأنه أسهلُ الوجوه، وتابعه في هذا ابن عقيل، وبَيَّنَ كونه أسهلَ الوجوهِ أنه ليس فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن ولكن القياس التصحيح والإدغام، فأبدلوا تخفيفًا، وإذا أبدلوا في توبة ونحوها، حيث قالوا: تابة، فقال: قبلت توبتك وتابتك ..... فلأن يبدلوا عند اجتماع الياءين أحرى.

## الخَاتِمَةُ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتِ، وَالصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى خَاتمِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ وعَلَى آلِهِ وصحْبه أجمعين:

**وَبَعْدُ**:

فقد وفقني اللهُ تعالى إلى الانتهاءِ من هذا البحثِ، بعد رحلةٍ ماتعةٍ في كتبِ النحوِ والتصريف .

وقد خَلُصَ البَحْثُ إِلَى النَّتَائِجِ التَّالِيَةِ:

**أولًا:** رَجَّحَ البحثُ مذهبَ سِيْبَوَيْهِ، ومَنْ وافقه في حَذْفُ نُوْنِ الرَّفْعِ عند اجتماعها مع نُوْنِ الوِقَايَةِ، وهو ما رَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ والسيوطي حملًا على الأسهلِ، وذلك أن حَذْفِ الجُزْءِ أَسْهل مِنْ حذفِ ما ليس جُزءًا.

**ثانيًا:** وضَّحَ البحثُ الخلاف بين النحويين في حَذْفِ مَفْعُولَيْ " ظَنَّ " وَأَخَوَاتِهَا اقْتِصَارًا، والآراء المختلفة في ذلك بين المنع المطلق، والجواز المطلق ، والجواز مع التفصيل، وبيَّنَ ابن مالك جعل حذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما.

**ثالثًا:** رَجَّحَ البحثُ مذهب البصريين في إعمال ثاني المتنازعين، حملًا على الأسهل وهو الإضمار.

**رابعًا:** بيَّنَ البحث الخلاف في النصب على نزع الخافض، وحذف حرف الجر، حملًا على الأسهل ،وذلك لأن الحذفَ أسهلُ من الزيادة.

**خامسًا:** وضَّح البحث الخلاف بين البصريين والكوفيين في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض وبين أن البصريين أجازوا ذلك بالحمل على الأسهل ،وهو تضمين العامل معنى يتعدى بذلك الحرف، لأن التضمين في الفعل أسهل منه في الحرف. ومذهبهم هو الصواب.

**سادسًا** : رجَّحَ البحثُ مذهب سيبويه ومن وافقه في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه حملًا على الأسهل، فحذف المضاف أسهل من حذف حرف الجر.

**سابعًا**: عرضَ البحثُ الخلاف بين النحويين في مجيء هل بمعنى قد، وبيَّنَ العلة التي رد بها المرادي وابن هشام حجةَ من استدل على مجيء هل بمعنى قد، وهي اجتماعهما في قول الشاعر .. سائل فوارس، وبينَا أنه من الجمع بين أداتين لمعنى واحد حملًا على الأسهل لاختلاف لفظيهما. مبينًا أنه الصواب.

**ثامنًا**: رجَّحَ البحثُ مذهبَ الكوفيين في ترك صرف ما ينصرف للضرورة، حملًا على صرف الممنوع من الصرف للضرورة، وقياسا على حذف الحرف المتحرك من قول الشاعر: فيناه..... فحذف التنوين للضرورة أسهل من حذف الحرف المتحرك.

**تاسعًا**: رجَّحَ البحثُ الرأي القائل بتركيب إذن، حملًا على الأسهل، وهو ما علل ابن مالك به القول بتركيبها.

**عاشرًا**: صَوَّبَ البحثُ مذهبَ ابن السراج في جواز الفصل بين حتى وأو والفعل المنصوب بعدهما بالظرف ، مع قبحه فهو أسهل من الفصل بالشرط.

**حادي عشر**: رجَّحَ البحثُ ما رجحه المرادي في جزم الفعل المضارع بعد سقوط الفاء، وأنه بشرط مقدر دل عليه الطلب، حملًا على الأسهل، فالإضمار أسهل من الحذف.

**ثاني عشر** : أوضح البحث العلة في جعل الميزان الصرفي ثلاثيًّا، لا رباعيًّا ولا خماسيًّا، وهي الحمل على الأسهل في اللغة، فإن الزيادة عندهم أسهل من الحذف.

**ثالث عشر** : صَوَّبَ البحثُ قول العكبري في زيادة النون في: كنثأ وسندأو وقندأو، وذلك حملًا على الأسهل، وهو كون زيادة النون حشوا أسهل من زيادة الهمزة.

**رابع عشر:** بَيَّنَ البحثُ الحكمَ الفصلَ فيما أُشكل فيه بين التذكير والتأنيث، فإنه يحمل على الأسهل وهو التذكير.

**خامس عشر:** أظهر البحثُ جواز الفتح في جمع فُعلَة، للتخفيف حملًا على الأسهل لا ادعاء جمع الجمع.

**سادس عشر:** صَوَّبَ البحثُ مذهب سيبويه ومن والفقه في جمع خليفة على خلفاء، وذلك كونه الأسهل في جمع خليفة.

**سابع عشر:** رجَّحَ البحثُ مذهب سيبويه في عدم قياس جمع الجمع باطرادٍ، وأنه في جمع القلة أسهل لدلالته على القلة.

**ثامن عشر:** : تناول البحث الخلاف فيما يحذف من الخماسي المجرد عند جمعه جمع تكسير، فذهب الكوفيون والأخفش إلى القول بحذف الثالث، وذلك حملا على الأسهل، وصوب البحث مذهب المبرد ومن وافقه لجريانه على القياس.

**تاسع عشر:** أظهر البحث أن الألف في خافٍ ، ومالٍ، بدل من الواو ، وذلك بالحمل على أسهل الوجهين، كما ذكر سيبويه.

**العشرون** : صَوَّبَ البحثُ مذهب جمهور النحويين في أصل ليس، وأنها: لَيس بكسر، وذلك بالحمل على الأسهل في العربية، وهو تخفيف العين فهو أسهل من قلبها.

**الحادي والعشرون** : رَدَّ البحثُ مذهب سيبويه الذي اختاره ابن مالك في وزن أية وعلله بأنه الحمل على الأسهل.

**وبعد:**

فاللهَ تعالى أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، وأن يكونَ لَبِنَةً في الكشف عن أسرارِ اللغةِ العربيةِ ودُرَرِها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## فِهْرِسُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

١- إتحاف فُضلاء البشر بالقراءاتِ الأربعةَ عَشَر، للـدمياطيِّ، تحقيـق الـدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق/ على فاعور، دار الكتب العلمية، بيـروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣- ارتشاف الضَّربِ من لسان العَرَبِ، لأبي حيان الأندلسيِّ، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤- الأزهية في علم الحروف، لأبي سهل الهروي، تحقيق/عبد المعين الملـوحي، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٥- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمـي العربي، دمشق.

٦- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، إبراهيم محمد عبد الله، أحمد مختار الشريف مجمع اللغـة العربيـة، دمشق ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، بيروت، لبنان، ط/الخامسة.

٨- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهر، مطبعة العاني، بغداد.

١٠- الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ،أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق ، ط : الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م

١١- الأمالي النحويّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢- أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط/الرابعة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت،١٤٢٩ه/٢٠٠٨ م.

١٥- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٦- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط/الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

١٧- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ: " الجزء الأول "، وتحقيق/صالح حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ " الجزء الثاني ".

١٨- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق/ عياد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١٩- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط الثانية ١٤١٧ ه/١٩٩٦م.

٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ، المطبعة الخيرية، مصر، ط/ الأولى ١٠٣٦هـ .

٢١- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ، تحقيق/أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ الرابعة ١٩٩٠م.

٢٢- التبصرة والتذكرة، للصيمريّ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٣- التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ، تحقيق/ على محمد البجاويّ، طبعة عيسى البابيّ الحلبيّ.

٢٤- التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/ الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور/زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط / الأولى ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.

٢٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٢٨- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ /خالد الأزهري، دار الفكر.

٢٩- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور/عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق الدكتور/محمد عبد الرحمن محمد المفدي.

٣١- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط/الأولى ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.

٣٢- التكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، العراق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ على محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر، ط/ الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٣٤- توجيه اللمع، لابن الخبَّاز، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار الشام، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية.

٣٦- الجنَى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق الدكتور/فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، للشيخ محمد الخضري، تحقيق/يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

٣٩- حاشية ياسين على التصريح ــ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م

٤٠- الحجَّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤١- الحماسة البصرية، للبصري، تحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط الأولى ١٤٢٠ ه/١٩٩٩ م.

٤٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

٤٣- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٤- الدُّرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق الدكتور/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٤٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٨ه/ ١٩٨٧م.

٤٦- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريريّ، تحقيق/عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤٧- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله صالح الفوزان.

٤٨- ديوان الأخطل، تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين ، ط الثانية ، دار الكتب العلمية ١٤١٤ه/١٩٩٤م.

٤٩- ديوان الأسود بن يعفر/ تحقيق/ نوري حمودي القيسي ، مديرية الثقافة العامة بغداد، ١٣٩٠ه /١٩٧٠م.

٥٠- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري ، ط الثالثة، دار الكتب المصرية ٢٠٠٠م.

٥١- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور/وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٥٢- ديوان العباس بن مرداس ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمع وتحقيق: الدكتور/يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة. ط الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٥٣- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق/ محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد بغداد، ١٣٨٥ ه/١٩٦٥م.

٥٤- ديوان العجاج، تحقيق الدكتور/عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٥٥- ديوان الفرزدق، تحقيق/إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط/الأولى ١٩٨٣م.

٥٦- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق / مجيد طراد، دار صادر بيروت.

٥٧- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٩٥م.

٥٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ، تحقيق/أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.

٥٩- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي، تحقيق/عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٠- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

٦١- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط/ الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٦٢- سنن الترمذي، تحقيق وتعليق/ أحمد محمد شاكر وآخرين ،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط الثانية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

٦٣- شذا العرف في فن الصرف للشيخ /أحمد الحملاوي، تدقيق وتعليق د/ مصطفى أحمد عبدالعليم ، مكتبة المعارف، ط الأولى ١٤٢٢ه/٢٠٠١م.

٦٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٥- شرح ابن عقيل، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط/العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٦٦- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبيّ.

٦٧- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٦٨- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق/ سلوى محمد عمر عزب، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية.

٦٩- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق/ فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٧٠- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق: غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٧١- شرح ديوان عنترة، للخطيب التبريزي، تحقيق/ مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى ١٤١٢ ه/١٩٩٢ م.

٧٢- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور/يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط/الثانية ١٩٩٦م.

٧٣- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٧٤- شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/الحادية عشرة ١٣٨٣هـ. ١٩٦٣م.

٧٥- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى، السعودية.

٧٦- شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٧- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ، تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة ط: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٧٨- شرح اللمع ، لابن برهان، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الكويت ط الأولى ١٤٠٤هـ /١٩٨٤ م

٧٩- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة القدسيّ، القاهرة.

٨٠- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط/الأولى ١٩٩٠م.

٨١- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق/جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط/الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨٢- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

٨٣- شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٨٤- شرح كافية ابن الحاجب (المسمى الفوائد الضيائية) للجامي، تحقيق الدكتور/أسامة طه الرفاعي، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣م

٨٥- شرح هاشميات الكميت، لأبي رياش القيسي، تحقيق الدكتور/ نوري حمود القيسي، والدكتور/ داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط/الثانية ١٤٠٦هـ.

٨٦- شعر زياد الأعجم، جمع/ يوسف حسين بكّار، دار المسيرة، بيروت، ط/الأولى١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٨٧- شعر زيد الخيل الطائي. تأليف: د. أحمد مختار البرزة. دار النشر: دار المأمون للتراث ط الأولى ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م.

٨٨- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي / جمعه ونسقه مطاع طرابيشي ـ ط الثانية١٤٠٥ هـ /١٩٨٥م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٨٩- شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، دار العروبة، القاهرة.

٩٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق/ خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩١- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، تحقيق/ محمد حسن آل ياسين، ط دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

٩٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي، تحقيق/مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط/السادسة ١٩٩٨م.

٩٣- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٩٤- كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٩٥- كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩٦- كتاب المذكر والمؤنث، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/صلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.

٩٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق/عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٨- اللامات، للزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط/ الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٩٩- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١٠٠- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله على الكبير، وآخرين، دار المعارف، مصر.
١٠١- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٢م.
١٠٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور/رمضان عبد التواب، والدكتور/ صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة بالكويت، إشراف: دار الفصحى بالقاهرة، مطبعة المدني، مصر.
١٠٣- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
١٠٤- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.
١٠٥- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، ط/٢ ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
١٠٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنِّي، تحقيق/ علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٠٧- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدكتور/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠٨- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره/ برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٠٩- المخصص، لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١١٠- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة، مراجعة د/ رمضان عبدالتواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ١٤٠١ه/ ١٩٨١م.

١١١- المرتجل، لابن الخشَّاب، تحقيق ودراسة/ علي حيدر، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١١٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق : فؤاد علي منصور ،دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ، ١٩٩٨

١١٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١١٤- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١٥- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيِّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١١٦- المسائل المشكلة المعروفة بـ: (البغداديات)، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/صلاح الدين عبد الله السنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

١١٧- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط/ الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
١١٨- المستقصي في أمثال العرب، للزمخشريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الثانية ١٣٧٩هـ، ١٩٧٧م.
١١٩- معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور/عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار الشروق، جدة، ط/الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٣م.
١٢٠- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، القاهرة، ط/ الأولى ١٩٩٠م.
١٢١- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق ودراسة/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٢٢- معاني القرآن، للفرّاء، الجزء الثاني، تحقيق/ محمد علي النجار، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٢٣- معجم المذكر والمؤنث في اللغة العربية ، جمعه ونسق مادته د/ محمد أحمد قاسم، دار العلم للملايين ، ط ١٩٨٩ م.
١٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت.
١٢٥- المفصل في علم العربية، للزمخشريّ، دار الجيل، بيروت، ط/ الثانية.
١٢٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن العثيمين، وآخرين ، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، ط/الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٢٧- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعينيّ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٢٨- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
١٢٩- المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٧٩م.
١٣٠- المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزوليّ، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٣١- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد دار التراث، مصر، ط/العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٣٢- المنصف شرح تصريف المازنيّ، لابن جنِّي، تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة عيسى البابي الحلبيّ، ط/ ١٣٧٣هـ/ ١٩٨٨م.
١٣٣- من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام ابن مالك في الاشتقاق تقديم ودراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور: محمد المهدي عبد الحي عمار.
١٣٤- نزع الخافض في الدرس النحوي د/ حسين بن علوي بن سالم الحبشي.
١٣٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٧م.
١٣٦- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاريّ، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
١٣٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

# فهرس الموضوعات


| م | الموضـــــوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | المقدمةُ | ٢٥٧٩ |
| ٢ | التمهيد | ٢٥٨١ |
| ٣ | الفصلُ الأولُ: الحَمْلُ على الأسهلِ دراسةٌ نحويةٌ | ٢٥٨٤ |
| ٤ | حَذْفُ إحْدَى النُّونَيْنِ: نُوْنِ الرَّفْــعِ أَوْنُوْنِ الوِقَايَــةِ | ٢٥٨٥ |
| ٥ | حَذْفُ مَفْعُولَيْ " ظَنَّ " وَأَخَوَاتِهَا اقْتِصَارًا | ٢٥٨٨ |
| ٦ | الراجح في إعمال أحد المتنازعين . | ٢٥٩٣ |
| ٧ | حذف حرف الجر. | ٢٥٩٦ |
| ٨ | نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. | ٢٥٩٩ |
| ٩ | حذف المضاف. | ٢٦٠٤ |
| ١٠ | مجيء هل بمعنى قد | ٢٦١٠ |
| ١١ | ترك صرف ما ينصرف للضرورة | ٢٦١٥ |
| ١٢ | إذن بين البساطة والتركيب | ٢٦٢٣ |
| ١٣ | الفصل بين حتى واو والفعل المنصوب بعدهما | ٢٦٢٥ |
| ١٤ | جازم الفعل المضارع بعد سقوط | ٢٦٢٧ |
| ١٥ | الفصل الثاني: الحَمْلُ على الأسهلِ دراسةٌ تصريفيةٌ | ٢٦٣١ |
| ١٦ | لم كان الميزان الصرفي ثلاثيًّا | ٢٦٣٢ |
| ١٧ | زيادة النون في كِنْثَأْو وسِنْدَأو وقِنْدَأْو | ٢٦٣٣ |
| ١٨ | تذكير المؤنث | ٢٦٣٦ |
| ١٩ | جمع الاسم الثلاثي المختوم بتاء التأنيث | ٢٦٣٩ |
| ٢٠ | خلفاء في جمع خليفة | ٢٦٤٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢١ | جمع الجمع بين القياس والسماع | ٢٦٤٥ |
| ٢٢ | جمع الاسم الخماسي المجرد | ٢٦٤٨ |
| ٢٣ | تصغير ما كانت عينه بدلًا | ٢٦٥٢ |
| ٢٤ | أصل ليس | ٢٦٥٤ |
| ٢٥ | أصل آيةٍ ووَزْنُها | ٢٦٥٦ |
| ٢٦ | **الخاتمة** | ٢٦٦١ |
| ٢٧ | **فهرس المصادر والمراجع** | ٢٦٦٤ |
| ٢٨ | **فهرس الموضوعات** | ٢٦٧٨ |